«تمثيل سياسى إسلامى..
الضروراتُ والمحظوراتُ»

د. مصطفى الفقى - لطفى الخولى - د. محمد عمارة

د. عصام العريان - د. محمد نور فرحات

د. محمد سليم العوا - د. وحيد عبد المجيد

الطموحات والمخاوف

مربعان تقاسم المشاركون الحركة فيهما.

فحين يطرح موضوع كموضوع التمثيل السياسى للتيار الدينى طرحاً جاداً وحقيقياً، وتستقر رغبة المتحاورين على التعامل مع هذه القضية المعقدة والشائكة، تعاملاً يبتعد عن السفسطة واللغو البيانى، وحين يتأكد التزام هؤلاء المتحاورين الوطنى فى التعامل مع هذا الموضوع خارج حدود المناورة السياسية أو الفكرية، فإن قدراً هائلاً من المكاشفة والمصارحة والوضوح لابد أن يفرض نفسه كإطار للمناقشة، وسياج للحوار.

. . . . . .

كانت الطموحات واردة ومشروعة عند الواقفين فى مربع تيار الإسلام السياسى، فهم يتصورون شعبية وجماهيرية كبيرة لتيارهم، وهم يتصورون ضعفاً وهشاشة لما عداهم من تيارات بفعل عوامل محلية أو دولية، وهم يتصورون أنهم نجحوا أو كادوا فى وضع صياغات نظرية تجيب على أسئلة العصر أو - على الأقل - تقدم حيثيات المخاصمة مع النظم السياسية السائدة فى عالمنا.

. . . . . .

وكانت المخاوف واردة ومشروعة عند الواقفين فى المربع الآخر.

فهم يتصورون أخطاءً وأخطاراً اقترفها تيار الإسلام السياسى أو وشت بها بعض تحركاته.

وهم يتصورون أن الإجابات التى قدمها تيار الإسلام السياسى على أسئلة العصر محدودة وقابلة لمزيد من المحدودية وأن حيثيات مخاصمته للسائد والشائع من النظم السياسية والاجتماعية الذائعة فى عالمنا كانت واسعة وقابلة لمزيد من الاتساع.

وهم يتصورون أن طروح تيار الإسلام السياسى فى موضوع العنف، مازالت غير مستقرة ولا مقنعة، بل وينظر إليها بعضهم على أنها تعتمد التبرير لا التنبيه، وتقدم الأعذار ولا تواجه الأخطار.

. . . . . .

وفى حديث الطموحات أو حديث المخاوف بدا الأمر يحتاج إلى ندوة جديدة تدرس وتبحث وتُعمل الفكر والعقل، من أجل بلورة آراء التيارات السياسية والوطنية المختلفة إزاء قضية من أهم وأعقد القضايا.

عقدت الندوة فى الساعة السادسة من مساء يوم ٢١ مارس عام ١٩٩٤ وحضرها الدكتور مصطفى الفقى مدير معهد الدراسات الدبلوماسية، والأستاذ لطفى الخولى المفكر المعروف والدكتور محمد عمارة الكاتب الإسلامى، ود. محمد نور فرحات القانونى البارز، ود. محمد سليم العوا المفكر الإسلامى، والدكتور وحيد عبد المجيد الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية فى الأهرام، ود. عصام العريان عضو جماعة الإخوان المسلمين.

. . . . . .

راح الأطراف - جميعاً - فى هذه الندوة يحاولون حل إشكالية العمل السياسى فى مصر، من خلال محاولتهم الصادقة حل إشكالية تعبير تيار الإسلام السياسى عن نفسه، وبدت وقائع هذه الندوة صورة من أجْلى صور النقاش العام حول هذا الموضوع، ونظن أن كثيراً من الباحثين والخبراء سيتوقفون طويلاً أمام ما جاء فيها من آراء ومعلومات أفصحت عن طموحات ومخاوف عند كل طرف من أطراف النقاش.

. . . . . .

وبرغبة صادقة فى مواجهة ممثلى التيار الإسلامى بالحقيقة حدد الدكتور مصطفى الفقى عناصر رأيه ورؤيته بشفافية سياسية ووطنية مطلقة على النحو التالى:

* خصوصية الفكر الإسلامى تدفع للتروى قبل طرحه على ساحة العمل السياسى.

* خطاب تيار الإسلام السياسى يغذى قلق الغرب ومخاوف التيارات الأخرى فى بلادنا.

* اعتداء المتطرفين على دير فى مصر يثير مشاعر كالتى فجرها حادث الحرم الإبراهيمى.

* تيار الإسلام السياسى فى مصر يحمل على كاهله وزر تيار الإرهاب.

* الكثيرون فى مصر يشعرون بأن تيار الإسلام السياسى يستفيد من موجة الإرهاب.

* تيار الإسلام السياسى لا يملك الشارع المصرى وإنما يخيفه.

* الديمقراطية سلم يصعد عليه تيار الإسلام السياسى للسلطة ثم يركله.

* مطلوب من تيار الإسلام السياسى أن يقبل آليات الديمقراطية المعاصرة.

* دور التيار الإسلامى فى مواجهة العنف أهم أوراق اعتماده للحياة السياسية.

* مطلوب من التيار الإسلامى مبادرة سياسية جادة ضد الإرهاب.

* موقف التيار الإسلامى من اغتيال فرج فودة سيظل نقطة غير مضيئة فى تاريخه.

* على التيار الإسلامى أن يعبر الدائرة الرمادية بينه وبين العنف.

. . . . . .

أما **الدكتور محمد عمارة** فقد لخص دفاعه عن التيار الإسلامى الذى تضمنته مرافعته الطويلة فى هذه الندوة فى:

أنه يرفض مطالبة التيار الإسلامى بتقديم طروحات متفقة مع ما لدى الآخرين، وأن الإسلام السياسى لا يخلط الدين بالدولة ولكنه يرفض الفصل بينهما، وأنه لا مطلقات فى الحياة السياسية والاجتماعية والنسبية هى الأساس، وأن لا قيمة لعمر عبد الرحمن فى حياة سياسية ناضجة خالية من العنف، وأن الإسلاميين مع آليات الديمقراطية وضد الانفراد الذى يؤدى للطغيان، وأن الإسلاميين يرفضون العنف وحاولوا القيام بوساطة لوقفه.

. . . . . .

ومن جانبه طرح المفكر المعروف **الأستاذ لطفى الخولى** عدة نقاط حاسمة شكلت مجرى الحوار فى الندوة وضبطته عدة مرات وأجملها فى:

* أن الإشكالية تكمن فى أن من حق كل تيار تكوين حزب، وأن هناك مخاوف مبررة من حزب الإسلام السياسى.

* مطلوب من تيار الإسلام السياسى أن يعمل بالسياسة لا بالدين كعقيدة للأمة كلها.

* المرجعية الإسلامية لنا جميعاً.. وليست حكراً على تيار من دون غيره.

* على تيار الإسلام السياسى أن يتعامل بالقيم السياسية النسبية لا بالقيم المطلقة.

. . . . . .

أما **الدكتور محمد سليم العوا** فقال:

* أرفض أى حزب يقوم على التفرقة بين المواطنين.

* ليس من حق الحزب الذى ينتسب للإسلام أن يفتش فى عقائد الناس.

* حق الاجتهاد هو أساس التعددية والاختلاف الإيجابى.

* الدستور المصرى الحالى يصلح كوثيقة أساسية للتعددية.

* لا أقبل .فرض شروط مسبقة على تيار الإسلام السياسى للسماح له بحزب.

. . . . . .

وألقى **الدكتور وحيد عبد المجيد** بعدة مقولات فى منظومة آراء، فقال:

* إن احتكار تيار واحد لدين الأمة يهدد الديمقراطية ويقوض المساواة وتكافؤ الفرص.

* الملتزمون بالديمقراطية ليسوا الاتجاه السائد فى تيار الإسلام السياسى بمصر.

* مطلوب من تيار الإسلام السياسى القبول بتعدد المرجعيات، لا - فقط - بتعدد الآراء فى إطار مرجعية واحدة.

* مشاركة تيار الإسلام السياسى تتوقف على تطوير نظرته لنفسه وللآخرين.

* حزب التيار الإسلامى يجب أن يكون سياسياً لا دينيا، وأن يلتزم بآليات الديمقراطية.

* جبهة الإنقاذ الجزائرية توغلت على الساحة السياسية من دون أغلبية.

* الضمانات المسبقة تفيد التيار الإسلامى كغيره وليست تعسفاً تجاهه.

. . . . . .

وفى حديث المخاوف طرح **الدكتور نور فرحات** عدة نقاط تدفع للتحرز والتحسب فيما يتعلق بتمثيل سياسى للتيار الدينى، فقال:

إن تيار الإسلام السياسى ليس أغلبية فى مصر وإنما المسلمون، وإن المخاوف من وصول الإسلام السياسى للسلطة ليست حكماً على نواياه، وإنما استقراء لمفاهيمه وتجاربه المعاصرة، وإن تيار الإسلام السياسى لم يحسم - بعد - ما إذا

كانت مرجعيته مطلقة أم نسبية، وإن تيار الإسلام السياسى يفتقد لنظرية سياسية واضحة، واحتكار أى تيار للحقيقة يقوده للعنف ضد الآخرين.

. . . . . .

أما **الدكتور عصام العريان** فذكر عدة نقاط مهمة فيما يتعلق بفهم التيار الإسلامى لحدود القضية، مذكرا - فى كل لحظة - بأنها تمثل فكراً تجديدياً لتيار الإسلام السياسى، وأن تمثلها وتفهمها كفيل بالقضاء على المخاوف والظنون أو الهواجس، فقال:

* لا قيمة لنا فى العالم إذا اقتصر دورنا على محاكاة سياسية.

* الممارسة السياسية المشروعة هى الكفيلة بتطوير خطاب الإسلام السياسى.

* لا خلاف على أن الأمة مصدر السلطات ومنبع شرعية الحاكم.

* الإخوان المسلمون يرفضون العنف لأنه يسمم الحياة السياسية كلها.

* تجارب الإخوان فى الانتخابات المصرية بكل مستوياتها تؤكد شعبيتهم.

* نرضى بالاحتكام للشعب ومستعدون لبحث ضمانات الالتزام بالديمقراطية.

. . . . . .

وراحت وقائع الندوة تترى راسمة صورة من أجْلى صور طرح هذا الموضوع على نحو ربما سيتوقف أمامه الدارسون والباحثون طويلاً.

وفيما يلى وقائع الندوة:

د. عمرو عبد السميع: نبدأ -أولاً - بالحديث - عن أن الحزب السياسى يفترض قبل كل شىء الاعتراف بشرعية النظام فى مجتمع له طبيعة مؤسسية. كما يقتضى ضرورة إيضاح عدد من النقاط المبدئية والقانونية قبل أن ندخل فى الجانب السياسى. ومن هذه النقاط مثلاً مدى قدرة ورغبة من يدعون أنهم يمثلون التيار الإسلامى السياسى على وضع قيود على العمل العنيف، ومدى قدرة ورغبة هؤلاء فى حل مشكلة التعارض بين قوانين الدولة - وبالذات قانون الأحزاب - وبين نشأة تمثيل سياسى للتيار الإسلامى. كما تظهر قضية حل معضلة السلام الاجتماعى، التى تبرز بقوة لدى أى طرح لفكرة حزب إسلامى، وبخاصة فى ظل وجود الأقباط ومخاوفهم التى أصبح لها الآن ما يبررها.

د. محمد عمارة: سأبدأ بإيضاح ماذا يعنى حزب إسلامى؟ الحزب الإسلامى هو حزب سياسى كأى حزب من الأحزاب، التى تقوم فى أى مجتمع من المجتمعات القائمة على التعددية. والفارق الوحيد بينه وبين الأحزاب الأخرى هو أنه يجعل الإسلام مرجعيته وفلسفة مشروع الإصلاح والتغيير والنهضة لديه. أما الحزب الماركسى فيجعل الماركسية مرجعيته، والحزب الليبرالى يجعل من الليبرالية مرجعيته، والحزب القومى يجعل من القومية مرجعيته. فالحزب الإسلامى لا يتميز عن أى حزب من هذه الأحزاب إلا بجعله الإسلام فلسفة المشروع الحضارى والنهضوى ومشروع الإصلاح والتغيير. ثم نأتى إلى قضية مدى قبول الإسلاميين الراغبين فى إقامة حزب إسلامى فى وقف تيار العنف.

وأنا أقول إن فتح قناة للعمل السلمى المشروع تعنى إغلاق سرداب للعمل العنيف غير المشروع. بالضبط كما أنك إذا فتحت داراً للتربية أغلقت سجناً. فالعمل العنيف هو ثمرة لإغلاق قنوات العمل السلمى المشروع.

وأنا أدعو إلى تأمل خريطة العالم الإسلامى، فالمجتمعات التى تمنع العمل الإسلامى القانونى والمشروع هى المجتمعات التى تعانى من التوتر والغضب والعنف، بعكس المجتمعات التى تفتح قنوات العمل السلمى أمام الإسلاميين. ولا أقول إنها تتخلص تماما من العنف، لأن ظاهرة العنف ظاهرة عالمية وموجودة فى مجتمعات ليبرالية أيضا. لكن الذى يحدث بالتأكيد هو تقليص وتحجيم ظاهرة العنف بحيث تصبح ظاهرة شاذة لا تأثير لها على المجتمع، بدلاً من أن تتحول إلى ظاهرة تهز المجتمع كما يحدث فى بلاد مثل مصر والجزائر.

والنقطة الثانية هى مدى رغبة الإسلاميين الراغبين فى إقامة حزب فى التعامل مع قوانين تنظيم الأحزاب مثل القانون الموجود فى مصر.

وأنا أقول المفارقة تبدو أكثر شذوذاً فى مصر لأن قانون الأحزاب فيها يشترط على كل الأحزاب ألا تتعارض برامجها مع الشريعة الإسلامية. فكيف تُلزم كل الأحزاب بأن تتفق برامجها مع الشريعة الإسلامية، وتمنع الحزب الذى ينطلق من الشريعة الإسلامية؟ وكيف تلزم كل الأحزاب باحترام الدستور الذى يقول إن دين الدولة الرسمى هو الإسلام، وأن مبادئ الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع، ثم تمنع الحزب الذى مهمته إعمال الدستور وجعل الشريعة المصدر الرئيسى للتشريع، وضع هذه المادة فى حيز التطبيق.

وفى رأيى أن التيار الإسلامى أكثر اتساقاً مع قانون الأحزاب المصرى من أى تيار أو حزب آخر.

د. عمرو عبد السميع: كيف ذلك على الرغم من وجود نص قانونى يمنع إقامة أحزاب دينية؟

د. محمد عمارة: سآتى إلى قضية الأحزاب الدينية، والممنوع من الأحزاب - فى نظرى - هى الأحزاب الطائفية، أو التى يكون باب عضويتها مغلقاً سواء بعامل قومى أو بعامل جبهوى أو بعامل دينى. هذا النوع من الأحزاب هو

الذى يمزق السلام الاجتماعى ويمزق وحدة الوطن. أما إذا قلت إن مرجعيتى فى مشروع النهضة والإصلاح والتغيير هى الإسلام، وفتحت أبواب الحزب لكل من يقتنع بهذه المرجعية بصرف النظر عن عرقه وجنسه وجبهته ودينه، فهذا حزب قومى وليس حزبا طائفيا. وأيضا لو أننى قبطى ولدى قناعة بأن فى الإنجيل مرجعية لمشروع إصلاح، فمن حقى - بحكم التعددية والديموقراطية وحقوق الإنسان - أن أقدم برنامجاً مرجعيته الإنجيل، وأفتح باب العضوية لكل مصرى أو لكل وطنى يقتنع بهذه المرجعية. وهنا يصبح الحزب حزباً قومياً وليس حزباً طائفياً. والحزب الديموقراطى المسيحى ليس حزبا طائفيا فى البلاد الغربية لأن بابه مفتوح لكل من يقتنع بأن فى برنامجه حلاً لمشكلات المجتمع. ومعنى ذلك أن الممنوع ليس الحزب الدينى بمعنى الحزب الإسلامى وإنما الحزب الطائفى.

د. **عمرو عبد السميع**: لكن الأحزاب الديموقراطية المسيحية لها علاقة روحية بالفاتيكان، وليس لها علاقة أيديولوجية دينية. وهى ترتبط بالثقافة الكاثوليكية ولكنها لا ترتبط بالدين؟

د. **محمد عمارة**: لأن مسيحيتها ليس فيها نظام مدنى، بينما الإسلام دين ودنيا وفيه نظام مدنى. وأنا أقول إن الممنوع فى هذا الحزب الدينى هو أن يكون مغلقاً على فئة من الناس. والإسلام لا يمكن أن يكون أيديولوجية طائفية. الإسلام فى مجتمع، مثل المجتمع المصرى أغلبيته مسلمة، هو عقيدة وحضارة الأمة. هو عقيدة الأغلبية وحضارة الكل.

ومن هنا لا يمكن أن توصف فكرية الإسلام وأيديولوجية الإسلام بأنها أيديولوجية طائفية، حتى أصف الحزب الذى يتخذ منها مرجعية بأنه حزب طائفى يهدد السلام الاجتماعى والوحدة الوطنية. أما موضوع أن الأقباط قد يشتكون من هذا، فالتجربة التاريخية توضح أن مصر قامت فيها أحزاب وجماعات إسلامية من دون أن توجد هذه المشكلة. وأنا أقول إن من حق الإنسان القبطى، كما من حق الإنسان المسلم، إذا وجد لديه مرجعية إنجيلية

لحل مشكلات المجتمع أن يكون له حزبه. ومن حق من يؤمن بهذه المرجعية وبهذا الحل لمشكلات المجتمع أن يدخل فى هذا الحزب.

د. عمرو عبد السميع: هل تقصد بالجماعات ذات الطابع الإسلامى التى كان يدخلها أقباط جماعة الإخوان المسلمين؟

د. محمد عمارة: يعنى هذه تجربة كانت موجودة، سواء دخلوها أم لم يدخلوها، ولكن لم تكن هناك مشكلة.

د. عمرو عبد السميع: فى جماعة الإخوان المسلمين كانت المسألة تبدو ديكورية إلى حد كبير. فكان قليل من الأقباط يدخلونها فى زمن لم يعرف موجة إحياء إسلامى على نطاق واسع تؤدى إلى استقطاب طائفى وإلى شعور بالمخاوف لدى الأقباط. كما لم يكن الإسلاميون طلاب حكم، أما الآن فهم طلاب حكم.

د. محمد عمارة: لقد بدأ الأقباط المصريون عملهم السياسى فى حزب مصطفى كامل أى حزب الجماعة الإسلامية. إذن هذه المشكلة فى مصر لم تكن مثارة على الإطلاق. وأقول نحن الآن على النطاق العالمى أمام توجه يضخم من حجم الأقليات ليعوق مشروع أغلبية الأمة، كما كان الاستشراق يركز كل جهوده على الحركات الشاذة والشخصيات القلقة لكى يوهمنا بأن تاريخنا ليس فيه وحدة، وهو ما تفعله إسرائيل الآن. كما أن هناك من يتخصصون فى موضوع الأقليات ويتحدثون عن الفيدرالية والكونفيدرالية داخل العالم العربى، وأنتم تعرفون الأسماء لا داع لذكرها. فهذا هو المخطط الذى يريد أن يوهمنا بأن عوامل الوحدة غير قائمة وبالتركيز على مشكلات الأقليات لإعاقة مشروع الأغلبية. وأعتقد أن ما يحدث فى السودان نموذج لذلك من خلال تضخيم المسيحية فى جنوب السودان، بينما الإسلام أكثر عددا فى هذه المنطقة من المسيحية. ويحدث هذا أيضا بشأن أقليات قومية مثل الأكراد وغيرهم، لإعاقة المشروع القومى والمشروع الإسلامى الذى هو مشروع الأغلبية. وأنا لا أقول هذا افتعالا لأنه يوجد اتفاق على أن مشروع الأغلبية والحزب الإسلامى يضمنان

حقوق الأقليات. وهذا فى الرؤية الإسلامية دين، وليس حقاً من حقوق الإنسان أو منحة أو تسامحاً حتى يمكن التراجع عنه. هذا دين، والتزام دينى، كما يمكن النص عليه فى مواثيق لأننا جميعا سواء بالنسبة للإسلاميين أو غير الإسلاميين، نريد كل الأمور أن تكون واضحة فى مواثيق محددة.

وهذا فى تقديرى هو الضمان حتى لا تكون هناك أى تجاوزات. وأنا أقول تجربة الحضارة الإسلامية وتجربة مصر الحديثة فيها حركات وتنظيمات إسلامية دون مشكلة للأقليات، مع التأكيد مرة أخرى بأن من حق الأقباط تكوين حزب إذا رأوا أن لديهم مشروعا إنجيلياً ومرجعيته الإنجيل.

د. عمرو عبد السميع: ألا يعنى هذا الانتقال من ساحة الجدل السياسى إلى جدل دينى؟

د. محمد عمارة: لا.. هناك بعض الناس يقولون إن إقامة حزب إسلامى فيه معنى وشبهة احتكار الإسلام وإلقاء ظلال لا إسلامية على غير هذا الحزب. لكن هناك فارقاً بين المسلم وبين الإسلامى. كل الأمة أو كل من يعتنق الإسلام فهو مسلم. أما الإسلامى فهو من له مشروع سياسى مرجعيته الإسلام. ثم أنا أسأل: هل معنى أن يكون لديك حزب وطنى أن تنفى الوطنية عن غير أعضاء هذا الحزب. وإذا كان لديك حزب ديموقراطى، هل معنى هذا نفى الديموقراطية عن غير أعضاء هذا الحزب؟ الأستاذ لطفى الخولى عضو فى حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، هل هذه الصفات تجعله محتكراً لها وينفيها عنى وعن غيرى وعن غيره؟

فأنا أقول إن هناك فارقاً بين المسلم وبين الإسلامى. ووصف الحزب بأنه إسلامى تمييز له عن أحزاب مرجعيتها وضعية وعلمانية، وليس نفى لعقيدة الإسلام عن الأحزاب الأخرى. والمنطلق البديهى لهذه القضية هو أننا إذا كنا مؤمنين بالتعددية، فلا يحق لطرف أن يستثنى طرفاً آخر. وإذا كان من حقك أن يكون لك التنظيم ذو المرجعية الليبرالية أو الوطنية أو غيرها، فليس من حقك أن تستثنينى طالما أننا نتفق على تبادل السلطة بواسطة الاقتراع الحر

والنزيه، أى أن يكون الاحتكام إلى الأمة. وهذا الشرط لا يستثنى منه حزب من الأحزاب. ثم بمنطق الديموقراطية التى لا نختلف فيها، هل يكون هناك استثناء لتيار وبخاصة إذا كان هذا التيار يمثل الأغلبية.

والواقع أن السماح بحزب ماركسى ومنع حزب إسلامى يجعلنى أتذكر المثل الفلاحى القائل: (الدار دار أبونا والغرب يطردونا). فكيف نسمح بمرجعية أيديولوجيات مستوردة فى البلد الذى حمل الإسلام عبر التاريخ، ونمنع أن يكون هناك حزب مرجعيته الإسلام؟ ثم بمعيار حقوق الإنسان، إذا كان من حق الإنسان بل أبسط حقوقه، الحق فى التفكير والتعبير والتنظيم، فكيف تمنعنى من أن يكون لى حق فى التفكير والتعبير والتنظيم وفق المرجعية التى أومن بها، وخصوصاً إذا كانت هذه المرجعية مرجعية أغلبية الأمة. أنا أقول إن هذا منطقى الذى أراه منطقا لإقامة ومشروعية إقامة هذا الحزب بشرط - كما قلت - أن يُتفق على تبادل السلطة بوسائل سلمية وليس بوسائل عنيفة، وأن تكون آليات الديموقراطية - وفى مقدمتها صندوق الاقتراع النزيه - هى الحكم بين تيارات الفكر المختلفة، بعض الناس قد يقولون مثل صديقنا لطفى الخولى إنه إذا جاء الإسلاميون إلى الحكم بالطريق الديموقراطى فلن يتركوا الحكم. وهذا حكم على النوايا.

لطفى الخولى: أنا لم أقل هذا، ربما تقصد شخصا آخر من الماركسيين كان معك فيما مضى، عندما كنت أنت ماركسياً.

د. محمد عمارة: وأنت أيضا كنت معى.

د. عمرو عبد السميع: لكنه يؤكد أنه لم يقل هذا.

د. محمد عمارة: لقد قال ذلك فى نقابة الأطباء. وكنا فى ندوة المبعدين إلى مرج الزهور وقال: إن لديه قناعة بأنه لو أقيمت انتخابات حرة فى أى بلد إسلامى، سيحصل الإسلاميون على الأغلبية، لكنهم غير مؤمنين بالديموقراطية ولن يتركوا السلطة. وأنا أقول، سواء كانت هذه كلمة لطفى أو كلمة غيره، إن

هذا حكم على النوايا، وهو غير جائز. كما أننى أتساءل: ما هو التيار الذى يُعزل ويُبعد عن صندوق الاقتراع، هل من معه الشارع أو الناس فى الشارع؟ وإذا كان التيار الإسلامى - بشهادة الجميع - هو التيار الذى له قوة فى الشارع، فما الذى يدعوه لأن يحكم بعيداً عن صندوق الاقتراع. فهذا الاتهام، فضلاً عن أنه حكم على النوايا، ليس له منطق، لأن الأمة مع الإسلام ومع الحل الإسلامى. وتجربة الجزائر شاهدة على من الذى مع صندوق الاقتراع الزجاجى، ومن الذى رفض نتائج الانتخابات. وأنا أقول إنه لا مفر، إذا أردنا أن ننقذ بلادنا من هذا النزيف الداخلى الذى يجعلها تلعق جراحها وتتخلى عن دورها التاريخى، من أن نفتح للعمل السلمى القنوات كى نغلق ونحجم هذا المولود المشوه وهو حركات العنف سواء كانت عنف الدولة أو عنف الجماعات.

د. عمرو عبد السميع: تحدث محمد عمارة عن غياب الديموقراطية أو غياب الفكر الليبرالى عند بعض التيارات الأخرى فى نظرتها للتيار الإسلامى السياسى. لكن إحدى النقاط المهمة التى تبرز عند طرح هذا الموضوع هى غياب برنامج واضح للتيار الإسلامى يحدد موقفه ممن يختلفون معه فى الرأى. فهو حتى الآن يخاطب من يتعاطفون معه أو يعتقدون فى أفكاره دون أن يبدو أن للآخرين جزءاً ما فى حساباته، وأى كلام خارج هذا الإطار يجعلنا نتحدث عن احتمالات هى نتيجة مباشرة لغموض موقف التيار الإسلامى فى مصر ونتيجة غياب برنامج. وأرجو ألا يحدثنى أحد - هنا - عن تجربة الإخوان فى الأردن، لأنها كانت تستند إلى وثيقة واضحة تحدد الالتزام بالديموقراطية كخيار طويل الأمد، كما تحدد الموقف من الأطراف الأخرى من حيث حقها فى الوجود وحقها فى الحركة. فما رأى لطفى الخولى؟

لطفى الخولى: نحن أمام إشكالية حقيقية على المستوى السياسى. فهناك مجموعات مختلفة يضمها ما أصبح يُسمى بالتيار الإسلامى السياسى. وهذا التيار بمجموعاته المختلفة، طبقا لقواعد الديموقراطية فى أى بلد، من حقه أن يكون له حزب أو أحزاب وأن يسعى للوصول إلى السلطة، والإشكالية - هنا

- أن هناك مقاومة شديدة - من جهات مختلفة وليست فقط الدولة أو نظام الحكم فى العالم العربى - تقف ضد هذا باسم الديموقراطية أيضاً، ولها الحق هى الأخرى. إذن نحن أمام مشكلة حقيقية، والمنهج الذى اتبعه زميلى محمد عمارة لا أعتقد أنه سيفيد فى حل هذه الاشكالية، وهو خلط الدين كدين وعقيدة بالممارسة السياسية. وأنا أريد أن آخذ الشكل السياسى لما يمكن أن يسمى بالجماعات الإسلامية. ومهما قيل عن أن الإسلام يختلف عن كل الأديان الأخرى بأنه دين ودنيا، وهو ليس موضع خلاف، فالمهم فى الحياة السياسية هو الجانب المتعلق بالدنيا. فالدين علاقة بينك وبين ربك وعلاقة مع المجتمع. وأظن نحن جميعاً مقتنعون بأن الدين الغالب فى أى مجتمع هو العقيدة الشعبية العامة لهذا المجتمع. وأنت لا تستطيع أن تفهم فرنسا من دون الكاثوليكية كعقيدة عامة فى المجتمع. كذلك بالنسبة لمصر أو لأى بلد عربى. فلا تستطيع أن تفهم مصر حقيقة بتياراتها الاجتماعية والسياسية ومشاكلها من دون ما يمكن أن يُسمى بالمنظور الإسلامى. لكن ما قاله محمد عمارة عن الدستور وأن الشريعة هى المصدر الأساسى للتشريع، وأن الديموقراطية لابد أن تسمح بوجود هذا وذاك. كل هذا مع أسفى الشديد كلام خطابى. وإذا استمر فيه التيار الإسلامى فلن ينجح فى كسب قضيته فى أن يكون له حزب أو أحزاب. وأنا أقول ستنشأ أحزاب عدة إذا سُمح لها، وليس حزبا واحدا. فالقضية سياسية فى المقام الأول. وأرجو أن نناقشها بمنهاج سياسى فى هذا الإطار. وأنا لا أدرى عندما نقول التيار الإسلامى كيف يفسره الإخوان المسلمون، وكيف تفسره الجماعات الإسلامية الأخرى والمفكرون الإسلاميون، وكيف تفكر أيضا الجماعات السياسية غير الإسلامية من ناحية المرجعية - كما يقول محمد عمارة فى هذا الإطار - كما أن التيار الإسلامى فى مصر يعكس عملية مختلطة وغير مفهومه، لأننى أفهم أن غالبية الشعب مسلمون، ولا أدرى على أى أساس يكون التيار الإسلامى خاصاً بفئة معينة من الناس.

فالواقع أنه لا إمكانية لإيجاد حزب أشتراكى علمى قادر على الفعل فى مصر

أو فى أى بلد عربى من دون أن يكون مستنداً إلى الحضارة الإسلامية والفكر الإسلامى، وألا ينفصل عن جذوره، ويغدو لا قيمة له، وكذلك الليبرالى وغيره. فالمرجعية الإسلامية إذن ليست مرجعية خاصة بما يسمى الحزب الإسلامى. فلا أحد يختلف على القواعد والقيم الإسلامية ديناً وفكراً. لكن القضية ليست فى الكتاب، ولا فى السنَّة. القضية فى تطبيق بشر معينين فى ظرف معين فى بلد معين فى تاريخ معين لما يؤمنون به أو لتأويلاتهم فى هذا الإطار. وأنا هنا أقدم مجرد ملاحظات مبدئية. وأرى أنه لا يصح الاستغراق فى التاريخ القديم، لأن الظروف اختلفت. لكن الآن عندى مثال واضح محدد وهو الأحزاب الإسلامية فى أفغانستان. هذه الأحزاب كانت كلها ضد الاحتلال السوفييتى. وكلها تريد إقامة الدولة الإسلامية والحكم الإسلامى لكن هذا الصراع فيما بينها أدى إلى دمار كل أفغانستان. وعندى مثال السودان الذى يُطرح على أساس أنه نموذج. فإذا كان هذا هو النموذج، فبئس النموذج. لقد قطع رأس التعددية وإمكاناتها. وفيه أيضا استخدام للعنف والقوة بشكل يأخذ طابعاً مأساوياً. ولدينا كذلك ما حدث فى باكستان، حيث الانقلابات والانقلابات المضادة. وهذا طبيعى لأنه ينتهى فى العادة إلى المطلقات وفى المطلقات، إما قاتل أو مقتول، إما كافر أو مؤمن. لكن فى الساحة السياسية، القيم نسبية، أخطئ اليوم، وقد لا أخطئ غداً. أنا فى هذا الجانب خاطئ، وفى جانب آخر مصيب. وهذا ينقلنا إلى قضية البرنامج السياسى. أنا لا أطمئن إلى أى حزب يقول الإسلام هو الحل، ويصمت لأن هذا عنوان، وأنا كاشتراكى أرفعه. كما رفعه فى إيران زعيم مجاهدى خلق مسعود رجوى. وكان لى حظ إجراء حوار معه فى باريس، حيث شرح خلافه مع الخومينى ومجموعة آية الله طلقانى، وهو الاسترشاد بالقيم الإسلامية، لكن فى واقع نسبى سياسى حى. وكان يقول إننى لا أستطيع أن أتجاوز وأتخطى ١٤ قرناً من التطور.

فالثابت أن الممارسة فى ظل المطلقات قادت إلى العنف وسفك الدماء،

بعكس ما يراه محمد عمارة، وهذا يعيدنا إلى الإشكالية الرئيسية. فلا أستطيع أن أدعى الديموقراطية من دون أن يكون للتيار الإسلامى حق فى أن يوجد فى الساحة ويعبر وينظم نفسه. لكن فى الوقت نفسه تجارب التاريخ والتجارب الحديثة تدل على أنه فى النهاية يُبعد رأيى أيضا، لأنه يتعامل بالمطلقات ولا يتعامل بالنسبية السياسية. فهو يبدأ بأن الإسلام هو مرجعية الأغلبية، ويحدد هذه الأغلبية على أساس أنهم كل المسلمين الموجودين فى المجتمع. لكن عندما يمارس السياسة، يعود للقول بأن هناك جماعة فقط لها مشروع سياسى، والمطلوب من هذا التيار أن يختار: فإما أن يكون مع الاغلبية الإسلامية دينا، أومع مجموعة من الإسلاميين ليست أغلبية. فهذا التيار ليس أغلبية، أو على الأقل لا يستطيع الادعاء بأنه أغلبية حتى الآن.

وكما قلت، فإن الإشكالية لن تُحل بهذا الخطاب الإسلامى الشائع الآن، ولا أيضا بالخطاب المضاد لأى وجود إسلامى سياسى فى الساحة. يعنى الغلو هنا والغلو هناك، ولا أعتقد أن التمركز فى خنادق متصادمة يمكن أن يؤدى إلى تقدم المجتمع. وبالتالى اسمح لى أن أقول ردا على سؤالك إننى لم أر ولم أناقش، أو لم تتح لى الفرصة لأن أناقش أى برنامج لحزب سياسى إسلامى. وكلما تثار نقطة يقال لك إن هناك سابقة فى هذا العصر السحيق أو ذاك. وهذا ليس نقاشاً سياسياً. فالسوابق التاريخية فى صدر الإسلام يمكن أن تأخذ منها القيمة، وتأخذ منها العبرة. وليست لك فقط وإنما لى أيضاً. هذا جزء من ثقافتى، وجزء من حضارتى، ولسنا فى حاجة لمناقشته فى أواخر القرن العشرين. وبالتالى أنا فى الحقيقة أريد أن أعرف كيف تتصور الجماعات الإسلامية الكثير من القضايا.

د. عمرو عبد السميع: هل الجماعات بمعنى الفرق؟

لطفى الخولى: لا.. بمعنى الأحزاب، فأنا لا أعتقد فى أنه سيكون هناك حزب إسلامى واحد فى مصر، أو حزب يقول عن نفسه إنه إسلامى وإن مرجعيته إسلامية. وهذا هو الحال فى الليبرالية، حيث توجد مدارس مختلفة

داخل إطار الليبرالية، ومدارس مختلفة داخل إطار الماركسية، أو الاشتراكية الديموقراطية أو القومية. (ففى القومية طلع عندنا الناصرية، والبعثية والقوميين العرب)، وغيرهم. فأنا أريد أن أفهم بدقة كيف تتصور الجماعات الإسلامية أو مجموعة إسلامية، مثل الإخوان المسلمين لها تاريخها ولها وضعها ووزنها، شكل الساحة السياسية لا الدينية، وتنظيمها وعلاقتها ببقية القوى الاجتماعية والسياسية فى المجتمع. كما أريد أن أعرف ما هو مفهومها لممارسة الديموقراطية علما بأن التجارب، بالإضافة إلى المخاوف الموجودة والتى يمكن أن تدخل فى إطار النوايا - كما يقول محمد عمارة - تعززها الأصوات الحالية من ممثلين للتيار الإسلامى. وهم يشبهون فى ذلك الماركسيين الذين يدافعون عن الديموقراطية والتعددية حتى الوصول للحكم. وهذه طبيعة أى نظام شمولى، حيث تنتهى التعددية بعد الوصول إلى الحكم.

ويقول ممثلو التيار الإسلامى أيضا إن الحزب الذى يريدونه لن يكون حزباً دينياً. وأريد أن أعرف كيف سيكون حزباً غير دينى. وإذا كان المتوقع أنه سيكون هناك أكثر من حزب للإسلام السياسى، فكيف نفسر ذلك على الرغم من أن الجميع يستندون إلى أن «الإسلام هو الحل» وإلى مرجعية واحدة كما يقولون؟

كما أننا فى حاجة إلى تفسير ما هو جار فى أفغانستان وفى السودان، من دون التذرع بالاستعمار ولا التدخل الإمبريالى. فأنا أفهم حدود هذا التدخل. أفهم أنه موجود، لكن أفهم حدوده أيضا. فالواقع الراهن هو واقع الانقسام حتى الموت.

د. عمر عبد السميع: موضوع الموقف من الشرعية موضوع سنروح ونجىء عليه كثيرا فى هذه الندوة. فهو يعنى الموقف من الدستور، ومن القوانين القائمة. كما نعنى به الموقف من قضية الدين والدولة. فلو حدث أن التزمت فصائل التيار الإسلامى السياسى بهذه النقاط الثلاث، فهل يعنى هذا التزاماً بالشرعية أم أنها تسعى لتقويض شكل الدولة الحالى، وبناء دولة أخرى. طبعا

أعلم أن هناك من يقولون، وهناك فى هذه الندوة من يمكن أن يقولوا، إنه ليست فى الإسلام دولة دينية، ولكن التيار الإسلامى السياسى يطرح دولة لها سمات مغايرة سواء فى موقفها من الدين وعلاقتها به، أو دور الدين فيها. فإلى أى مدى يرى سليم العوا أن هذه النقاط تمثل إشكالية فى علاقة التيار الإسلامى السياسى بقضية الشرعية؟

د. **سليم العوا**: أنا مضطر أن أركز تركيزا شديدا قد يكون مخلاً بسبب الوقت، وبسبب القضايا الثرية جداً التى أثارها محمد عمارة ولطفى الخولى.

واسمح لى، قبل أن أجيب على نقاطك الثلاث، سأحاول أن أقول ملحوظة أو اثنتين على بعض مما سمعته من قبل، وأبدأ بموضوع قانون الأحزاب المصرى الذى يحتاج إلى قراءة متخصصة، لأن النص فيه يمنع قيام الأحزاب على أساس التمييز الدينى أو الطائفى.

د. **وحيد عبد المجيد**: النص استخدم تعبير التفرقة، وهو يؤدى نفس المعنى.

د. **سليم العوا**: على أساس التفرقة التى أقول عليها التمييز بين الناس أو بين المواطنين على أساس دينى أو طائفى. وهذا نص كلنا معه أنا أول من يؤيد هذا النص، وأى حزب يقوم على أساس التفرقة بين المواطنين حزب مشجوب ولا يمكن أن يلقى قبولاً من الناس ولا يمكن أن يلقى قبولاً من الإسلاميين. ولو قام حزب إسلامى على أساس ألا يدخله إلا مسلم، فأنا سأكون أول المعارضين له. فقانون الأحزاب ليس عقبة فى وجه قيام حزب إسلامى لا يفرق بين المواطنين على أساس الدين.

والقضية الثانية هى المتعلقة بالتساؤلات التى أثارها لطفى الخولى، طبعاً جزء كبير جداً من الكلام الذى رد به على كلام محمد عمارة، من الممكن أن يرد عمارة عليه بنفس الكلام الذى قاله على كلامه. فهذا خطاب وذاك خطاب، ولدينا مجموعة قضايا مطروحة بلا إجابة تخرجنا من الدوامة التى نحن فيها. والذى يخرجنا من هذه الدوامة فعلاً هو القضايا العملية المتعلقة بالعمل

السياسى. نحن لا نناقش الدين، لأن الدين لله سبحانه وتعالى، ولكل إنسان عقيدته وهو مسئول عنها فى الدنيا ومسئول عنها فى الآخرة. فأنا ليس من حقى ولا من حق غيرى أن يناقش عقيدتى ولا أناقش عقيدته. والحزب الذى يدعو إلى الإسلام أو ينتسب إلى الإسلام ليس من حقه أن يفتش على عقائد الناس: عقائد الموافقين له والمنضمين إليه. وبالتالى لا يشترط فيهم أن يكونوا مسلمين، ولا على عقائد المخالفين من باب أولى، لأن حق الاعتقاد مكفول. والجزاء والمحاسبة على العقيدة ربانية وليست دنيوية. لا توجد محاسبة دنيوية على العقيدة. توجد محاسبة دنيوية على الأعمال، سواء فى الدولة الإسلامية أو الدولة الليبرالية أو الدولة الديموقراطية أو الدولة البوذية. أى دولة فى الدنيا تحاسبك على عملك ولا تحاسبك على عقيدتك.

فقصة المرجعية الدينية ليس معناها محاسبة الناس على عقائدهم أو التفتيش عن ضمائرهم. فالمرجعية الدينية قصة قيم كما يقول لطفى الخولى. وأوافقه تماما فى أنها قصة قيم، أى مجموعة موجهات لسلوك البشر. وبعض هذه الموجهات ملزم وبعضها اختيارى. بعض هذه الموجهات أستطيع أن أختارها أو أرفضها، وبعض هذه الموجهات يجب علىّ أن ألتزم بها.

المسلمون يقولون: عندنا موجهات ربانية موجودة فى القرآن الكريم وفى السنَّة النبوية. وقد اخترنا - لأننا مسلمون - أن نلتزم بهذه الموجهات، فنقيم بها نظامنا السياسى حين يقوم، ونحن الآن نقدم برنامجنا السياسى للناس من حيث هو برنامج عملى غير عقائدى على أساس هذه الموجهات. يتكلمون عن الحرية، وعن المساواة. ويتكلمون عما يسمونه الشورى، وأنا أُسميه الديموقراطية. ولا أرى فرقا بين الاثنين إلا فى التسمية لأسباب كثيرة ليس هنا محلها. والتطبيق البشرى اليومى للقيم الإسلامية لابد أن يختلف من زمان إلى زمان ومن مكان إلى مكان. اختلف تاريخياً وسيختلف واقعياً. وهذا الاختلاف هو سر نشوء جماعات إسلامية مختلفة، وسيكون سر نشوء أحزاب إسلامية مختلفة. وسيكون سر خلاف بين الدول الإسلامية القطرية. الخلاف انعدم لما

كانت عندنا دولة إسلامية واحدة. وانعدم بمعنى أنه لم يكن ظاهراً على سطح السلطة السياسية والعمل السياسى، لأن الدولة مسيطرة. لكنه كان موجوداً بين الجماعات وبين الأحزاب، التى بلغت من الناحية الفقهية - حين دخل الشافعى مصر - ٢٣ فرقة دينية فقهية. وقد اندثر منها ١٩، والتعدد الذى وُجد فى الفكر الدينى سيوجد فى الفكر السياسى. وأساس هذا التعدد هو حق إسلامى يسمى حق الاجتهاد. حق للطفى الخولى فى أن يختلف معى، وحقى أن أختلف معه، فيما يتعلق بفهم كلام عربى محدد واضح جاء إما فى القرآن أو فى السنَّة أو فى مذهب من المذاهب. وإذا جاز لنا أن نختلف فى فهم الكلام الثابت، جاز لنا أن نتعدد وجاز لكل منا أن يدعو إلى أن يتبعه من يؤمنون بفهمه، والمعيار الديموقراطى، والمعيار السياسى العملى فى الدنيا كلها، هو الذى قاله محمد عمارة والذى قلناه جميعاً لفرج فودة - الله يرحمه - فى الاسكندرية ولفؤاد زكريا، وهو الصندوق الانتخابى الزجاجى.

أنا اعتراضى على السودان أشد من اعتراض لطفى الخولى واعتراضى على إيران أشد من اعتراضه. لكن عندى أيضاً اعتراضاً شديداً جداً على الجزائر لم يتطرق هو إليه. فقد حصلت جبهة الإنقاذ على ٦٣,٤ فى المائة من أصوات الناخبين فى الجولة الأولى، وجاء الانقلاب العسكرى ليدمر الديموقراطية، ويجب أن يكون موقفنا من هذا الانقلاب مساوياً تماماً لموقفنا من كل انقلاب قضى على التعددية.

لطفى الخولى: سؤالنا عن شكل الساحة السياسية وشكل الساحة السياسية لا يتحدد نظرياً، وإنما يتحدد بالواقع العملى. شكل الساحة السياسية فى مصر قبل ثورة ١٩٥٢ كان يقوم على تعددية وليبرالية، وفيه مظهر من مظاهر تداول السلطة، ولكن كان القصر والسفارة البريطانية يستطيعان أن يقوضا النظام الديموقراطى فى لحظة، وقد حدث هذا أكثر من مرة. شكل الساحة السياسية بعد ثورة ١٩٥٢ كان شمولياً فيه نظام واحد بصوت واحد لرجل واحد، وعلى الناس أن تسمع وتكبر وتهلل وتطيع. شكل الساحة السياسية اختلف فى عهد

أنور السادات، بالمنابر ثم بالأحزاب. لكن هذا الاختلاف كان فى جوهره شكلياً ولم يكن اختلافاً حقيقياً.

وأول مرة توجد قوى سياسية متصارعة فى مصر كانت بعد وفاة أنور السادات، فالقوى السياسية التى تتصارع فى الواقع المصرى صراعاً سياسياً - فى نظرى - لم تبدأ صراعها السياسى إلا بعد ١٩٨١. وهذا الصراع السياسى مرحلة جديدة نعيشها. وهذا سر الاستقطاب الذى أشار إليه لطفى الخولى. فليس سر الاستقطاب أن هناك صحوة دينية، وإنما سر الاستقطاب أن هناك صراعاً سياسياً حقيقياً. وهناك أقوام ذوو انتماءات متعددة وآراء سياسية متباينة يلقون بأوراقهم إلى الرجل الذى لديه السلطة، أملا فى أن يأتى اليوم الذى تصح فيه التجربة الديموقراطية.

ولا يصح تعليق الأمور على نوايا التيار الإسلامى السياسى. وهل سيقيم تعددية أم أنه إذا وصل للسلطة سيقضى عليها، وضرب المثل بأفغانستان، حيث يقال إن التيار الإسلامى وصل للحكم فقضى على بعضه البعض. وهو قول غير صحيح، فهذه فصائل كانت موحدة فى مواجهة الشيوعيين. ولما هُزم الشيوعيون تفجرت الخلافات بينها، وطبعاً لطفى يعرف أكثر منى أن معظم هذه الخلافات خلافات قبلية أصلاً، وخلافات عرقية لا خلافات دينية، لا هى إسلامية ولا هى ماركسية، هى خلافات قبلية عرقية قائمة فى المجتمع الأفغانى وكان النظام الملكى يمثل لها مظلة، ثم جاءت الماركسية فتوحدوا فى مواجهة الماركسية أو الروس. وذهب الروس، فظهرت المفارقات الطبقية والعرقية وستستمر لفترة، وأنا أقول التعليق على نوايا الإسلاميين، وهل سيقبلون التعددية أم يرفضونها هو تعليق سلبى، ولم يأت أوانه بعد، ينبغى أن تكون فى المجتمع وثيقة لممارسة الديموقراطية، وأنا أزعم أن الدستور المصرى الحالى بكل عيوبه ومثالبه يصلح كوثيقة أساسية لنظام حكم تعددى. وينبغى علينا إذا أردنا أن نخطو خطوة إلى الأمام نحو التعددية الحقيقية أن نطبق نصوص الحريات والضمانات الفردية والجماعية الموجودة فى هذا الدستور، تطبيقاً

صحيحاً، من دون قانون طوارئ ومن دون فرض الأحكام المبنية على ما أعرفه عن نوايا خصمى وما يعرفه خصمى عن نواياى. ويقبل الإسلاميون بهذا الدستور، بدليل أنهم دخلوا الانتخابات وقدموا دعاياتهم السياسية ونجحوا على أساس الدستور الحالى. وإذا فتح باب الترشيح اليوم، سيتقدم عصام العريان للترشيح، ومعه آخرون مستعدون للعمل من داخل النظام السياسى القائم، للوصول إلى الصيغة السياسية المثلى التى تحقق مصلحة الشعب ومصلحة الأمة.

أما أن نضرب صفحاً عن فريق كامل من الأمة، هو فريق مشروع من حيث التاريخ ومن حيث التراث ومن حيث الانتماء الإسلامى، ونقول إنه سيمنع التعددية، فهذه مصادرة. فلا يمكن أن يبقى التيار الإسلامى السياسى بكل فصائله منفياً إلى الأبد، أو أن يُشترط عليه أن يحدد مواقفه تفصيلاً بشكل مسبق.

والمسألة الأخيرة التى أحب أن أختم بها فى عجالتى هى مسألة السودان وإيران وأفغانستان ومصر. مصر - فى معرفتى بها - ليست السودان وليست إيران وليست أفغانستان، وليست الجزائر، مصر بلد مختلف، وينبغى أن تكون البلد الرائد فى تجربة تستوعب العمل السياسى الإسلامى من دون أن تنقلب عليه أو ينقلب عليها. ومصر مهيأة لهذا لأن فيها من المؤسسات التى تستطيع أن تستوعب كل طاقات الصراع القائمة على أرضها استيعاباً سلمياً وهو ما لا يوجد لا فى السودان ولا فى الجزائر ولا فى إيران. مصر هى التى تستطيع أن تعطى القدوة التى بها نقول إن هذا التطبيق إسلامى أو أن هذا التطبيق متفق مع الإسلام بهذه النسبة أو تلك. أما حرمان السياسيين الإسلاميين وحرمان العاملين بالسياسة على أساس إسلامى من العمل السياسى الشرعى قانوناً فى مصر فهو حرمان للأمة الإسلامية كلها من تجربة فى غاية الثراء، فلو أتيحت ستدعم المسيرة الإسلامية فى كل مكان آخر. مصر من يوم أن دخلها الإسلام إلى الآن هى القدوة الإسلامية. لكن مصر الآن عاجزة عن أن تكون فى الناحية السياسية قدوة إسلامية، لأنها لا تقدم نموذجا. فهى تكاد

تقدم نموذجاً لحجب الإسلاميين عن أى عمل مشروع، وحتى لما نجحوا فى النقابات، صدر القانون رقم ١٠٠ لكى لا يفوزوا مرة ثانية، ولما دخلوا فى ظل القانون ١٠٠ أوقفت الانتخابات فى نقابة المهندسين ونقابة المحامين، وعندنا ست قضايا مرفوعة فى المحاكم فى هذا السياق لا نعرف كيف ستنتهى.

إذن النموذج الذى يقدمه النظام المصرى نموذج سلبى، بدلا من أن يقدم نموذجاً إيجابياً، أنا أقول إنه فى ظل التعددية الحقيقية الموجودة فى الساحة المصرية والتى تعبر عنها جماعات مشروعة وغير مشروعة، ينبغى على مصر أن تتقدم خطوة إلى الأمام وتوفر القنوات للتعبير الصحيح السلمى عن قوى الصراع فى المجتمع لكى تكون نموذجا نستطيع أن نضرب به المثل ونأخذ منه القدوة للمجتمعات الإسلامية الأخرى. فمن الضرورى استخدام الإطار المؤسسى المصرى استخداماً صحيحاً يعطى قدوة ونموذجا لإمكان تزاوج العمل السياسى الإسلامى مع العمل السياسى الذى لا يقول إنه إسلامى، وهذا لا يعنى أنه غير إسلامى، أو علمانى أو كافر. فالتمييز هنا هو بين العمل السياسى الذى يتخذ من الإسلام أساسا والعمل السياسى الذى يتخذ من مرجعيات أخرى أساسا له. فالمطلوب تزاوج هذين العملين السياسيين للخروج بالمجتمع المصرى من الحالة التى هو فيها الآن، إلى حالة أكثر ديموقراطية وأكثر حرية.

د. **عمرو عبد السميع**: لم تجب عن السؤال الخاص بالشرعية؟

د. **سليم العوا**: نعم، أنا طبعا أتكلم عن نفسى. أنا مفكر سياسى، ولست منظماً سياسياً، ولست مناضلاً فى حزب ولا فى جماعة وأنا مفكر سياسى، ومن ناحية الفكر السياسى أعتقد أن الإسلام الذى يتداوله الناس كدين وعقيدة لا يعترض فى الدستور المصرى على شىء إلا تأبيد مدة رئيس الجمهورية، والقيود الواردة فيه على الأحزاب، ونسبة الـ٥٠ فى المائة عمال وفلاحين لأنها مصادرة على المطلوب. لكن من حيث المقومات الأساسية للمجتمع، التى تمثل جوهر الدستور، فلا خلاف عليها، وأنا موافق على الدستور الحالى من حيث المقومات الأساسية، ومعترض على الاتحاد الاشتراكى، وعلى القضاء العسكرى فى المادة ١٦٦ وأشياء من هذا القبيل.

لكننى لست معترضا على المقومات الأساسية للمجتمع كما هى واردة فى الدستور المصرى الآن، ومستعد أن أقبلها كأساس للدستور الإسلامى. لكن القوانين هى محل الصراع. والنواب عندما يدخلون البرلمان يُقدمون مشروعات قوانين، والدولة تتغير كل يوم، وتغير نظمها القانونية، وهذا هو التغيير السلمى للمجتمع، ولا شك أن الإسلاميين إذا أتوا إلى الحكم أو كانت لهم أغلبية فى مجلس الشعب أو كان لهم نسبة معقولة، سيتقدمون بعديد من مشروعات القوانين التى قد تنجح وقد لا تنجح. لكن القبول بوجود مرجعية للقوانين الصادرة عن السلطة التشريعية أمر لا يخالف الإسلام فى قليل ولا كثير، وحين تكون هناك حكومة ستكون هناك سلطة تشريعية تصدر القوانين. فالقوانين يضعها الناس مستلهمين للقيم والمبادئ والأحكام الإسلامية لكى يصلحوا بها أحوالهم الدنيوية. فالمرجعية القانونية أمر مشروع وسيقبله الإسلاميون بالفهم الذى يفهمونه، وعن طريق السلطة التشريعية التى تقوم فى الدولة الإسلامية. أما الفصل بين الدين والدولة فهو الطرح المغاير بالضبط لطرح الحزب الإسلامى أو التيار الإسلامى. التيار الإسلامى يقول إنه لا فصل بين الدين والدولة، بمعنى أننى لا أستطيع أن أفصل الأحكام الإسلامية التى هى قيم موجهة عن النشاط الجزئى الذى يتمثل فى مجموعة قوانين ولوائح وإرشادات وتعليمات وعمل إدارى يومى. فلابد أن أستهلم فى قوانينى ولوائحى قيمى الإسلامية، وقد سمعت كلمة جميلة من لطفى الخولى هى الاسترشاد، والاسترشاد هو الاستلهام. الاسترشاد مقيد بما هو مقِيد، وهو أخذ العبرة والعظة مما هو صالح للعبرة والعظة على مستوى الأمة كلها، وليس على مستوى زمن تاريخى معين ولا مذهب فقهى معين ولا تجربة تاريخية سابقة. إنما على مستوى القيم الثابتة الواردة فى القرآن الكريم والسنَّة، وما يصلح أن يكون قيمة ثابتة فى التجارب التراثية، لأن تاريخنا ملىء بتجارب تصلح أن تكون قيما ثابتة.

فبعض الاجتهادات التراثية تصلح أن تكون قيما للزمن المتغير، وأنا سأستلهمها، هذا هو الموقف من قضية الفصل بين الدين والدولة، القضية ليست قضية أن الدين عقيدة سامية روحية لا يمكن أن تنزل إلى التطبيق. لأن بعض الدين خاص بالتطبيق، فعندما تتقرر المساواة بآيات قرآنية وأحاديث نبوية وعندما الحرية تتقرر بآيات قرآنية وأحاديث نبوية، فلا يمكن لأحد أن يعتدى عليها، وكذلك حق الأقليات غير الإسلامية، أنا طبعا عندى موقف فكرى وقانونى من قضية أهل الذمة والعقد، لكن ليس مجاله الآن، لكن أنا أنفى كل ما أثير حولها لأنه ارتبط بمرحلة تاريخية خلصت. وبالتالى عندما يكون حق الأقلية غير المسلمة فى الحقوق المتساوية مع المسلمين ثابتاً بنصوص قرآن وسنَّة، لا يستطيع أحد أن يلغيها، ولذلك فأنا لا استلهمها، وإنما أطبقها، فعندما تكون عندى أحكام ثابتة فى القرآن والسنَّة أطبقها، وحين تكون عندى قيم إسلامية مثل الشورى والحرية والمساواة والعدالة، فأنا أستلهم هذه القيم فى النظام القانونى الذى تضعه الدولة الإسلامية. وهذا كله لا يخل بالتعاقد الذى أُجريت الانتخابات على أساسه فنحن - كما قلت - نقبل بالدستور الحالى من حيث ما نص عليه من المقومات الأساسية للمجتمع.

د. عمرو عبد السميع: مسألة التجديد فى الفكر السياسى الإسلامى تطرح نفسها فى قلب موضوع هذه الندوة فما دمت تخاطب غيرك لا نفسك فحسب، فأنت محتاج إلى تجديد أفكارك التى تخاطب بها غيرك الذى يرتبط بمرجعيات مختلفة، هى مرجعيات الحاضر. وهذ يفرض نوعاً من التطوير لنمط الحجج التى يستخدمها التيار الدينى، بحيث يصبح هذا النمط كفيل بإجراء الحوار مع أطراف أخرى وله مصداقية لدى الأطراف التى يتعامل معها بالحوار. كيف يمكن حل معضلة التجديد فى فكر التيار الإسلامى السياسى من وجهة نظر د. مصطفى الفقى؟

د. مصطفى الفقى: أريد أن أكون شديد الصدق فى هذه الندوة التى يحضرها عدد محدود من خيرة الناس. والواحد يستطيع أن يتحدث أمامهم فى هذا الموضوع.

أنا شخصيا أنتمى إلى الإسلام بكل المقاييس والمعايير ثقافياً وحضارياً وفكرياً.

ومتعتى أن أستمع للقرآن فى السيارة أو فى البيت لأن هذا جزء من التربية والتكوين. ومع ذلك فهذا لا يمنعنى من أن أبدى - فى البداية - بعض المخاوف، إذا صح التعبير، يعنى أنا عندى مشكلة على المستوى الشخصى، بل وصراع فى داخلى بين الإيمان بحق الإسلاميين فى أن يكون لهم منبر سياسى يعبرون عبره بما يريدون بمنطق الديموقراطية إذا اعتنقناها ومنطق التعددية إذا تحدثنا عنها، ولكن يبقى لدى أحاسيس أريد أن أعبر عنها بدقة، إننى أعتقد أن للإسلام خصوصية تجعله يختلف عن باقى الديانات وعن باقى الأطروحات السياسية فى العالم المعاصر كله.

فخصوصية الإسلام تعتمد على عنصرين هما: الأممية والإطلاق، وفكر يعتمد على الأممية والإطلاق يدعونى أنا على الأقل كشخص لأن أراجع نفسى عشرات المرات قبل أن أومن بطرحه على الساحة، إننا نعلم ونحن مسلمون فى أغلبنا أن الإسلام يعطى نوعاً من مفهوم السيادة الفكرية والشخصية لمعتنقيه أمام غيرهم. فلا يستطيع أحد أن يجادل فى أن الإسلام لأنه آخر الديانات السماوية فيه نوع من اليقين حتى فى أعين الآخرين، بدرجة أكبر من المنع والقطع. يعنى هناك إحساس بأن المسلم يشعر على أرضه وربما على أرض غيره بنوع من سيادة الكيان أمام الآخرين. مثل هذه السيادة هى فى حد ذاتها نقيض طبيعى لمفهوم الديموقراطية.

ولذلك أنا مختلف مع محمد عمارة حين يقارن التعبير السياسى عن الإسلام بالاحزاب الديموقراطية الغربية، وحين يطرح أنه إذا كان لدى المسيحيين فى إنجيلهم ما يسمح بالتقدم بحزب فليفعلوا. فالقضية مختلفه تماماً، ولعله يوافقنى أن الإسلام دين ودنيا وشريعة ضخمة تدخلت فى حياة المسلم بدءا من ميلاده حتى ما بعد وفاته مرورا بزواجه وطلاقه وميراثه. عملية متكاملة تماما. يعنى تستطيع فيها أن تجيب من وجهة نظر المسلم على كل الأطروحات والأسئلة

المثارة. فالأمر يختلف بالنسبة للديانات الأخرى التى وقفت على جانب روحى محدود وشرائع فقيرة إلى حد كبير لأنه لم يكن عندهم فكرة الأممية فى الطرح الدينى ولا أريد أن أتكلم عن الديانات الأخرى، إنما هناك اختلاف واضح يؤكد خصوصية الإسلام.

ولذلك فما زالت الحضارة الإسلامية العربية تتمتع بنظرة خاصة لدى الآخرين. وأنا أقول - وبوضوح - إنك لو قدمت للغربى مواطناً هندياً ومواطناً باكستانياً فسوف يستسهل التعامل مع الهندى عنه مع الباكستانى على الرغم من أن الباكستانى أكثر ارتباطاً بالسياسة الغربية تاريخياً، حيث الغاندية كانت طوال عمرها نقيضاً للغرب وللحركة الاستعمارية وكانت أقرب للسوفييت وللعالم الاشتراكى، ومع ذلك لمجرد فكرة الإسلام وما يثيره فى الأذهان من مواجهات تاريخية ومجابهات حضارية، هناك كثير من القلق فى الغرب وغذى هذا القلق الخطاب السياسى الإسلامى خلال القرنين الماضيين وخاصة الخطاب المتداول لدى العامة لا المتخصصين.

وقضية الإسلام السياسى فى مصر متمحورة حول الحجاب والنقاب والحدود.

ولا أقول إن هذا ذنب الإسلاميين، وإنما هو فهم مغلوط قدمه الخطاب الإسلامى الحالى للآخرين وأعتبر فى يدهم ذريعة لإثارة المخاوف والمحاذير تجاه الطرح الإسلامى.

وقد قلت من سنوات فى محاضرة عامة أنه على الإسلاميين أن يؤمنوا بنسبية الأمور ولا يتحركوا بالمطلق. فأنا لا أعيش وحيداً فى العالم، ولى السيادة المطلقة. وحين أتحدث عن ديموقراطية، يجب أن أدرك أن الديموقراطية بطبيعتها عملية نسبية ترفض الإطلاق. إنها رأيى ورأيك، ورأى أغلبية وأقلية، أو آراء متوازية، الأصل فيها القبول والرفض. إنما حينما تأتى الأمور قاطعة جامعة مانعة، فهذا هو المطلق الذى لا يمكن التعامل معه ديموقراطياً. لأنك

حين ترفع المطلقات فى وجهى، وأنا مؤمن. وحين تقول هذا هو النص المقدس، فليس لدى إلا أن أنسحب من الساحة إذا اختلفت معك فى الرأى.

فالمسألة صعبة للغاية، وتنطوى على إشكالية، وأنا أطلب من الإسلاميين المستنيرين أن يساعدونا فى حل هذه الإشكالية لدى المثقف المسلم. أنا مؤمن بالإسلام، ولما تحلق بى الطائرة وتهتز أقرأ القرآن أكثر مما أفعل على الأرض. وهذه طبيعة البشر.

والأمر الآخر هو أن ممارسات التيار الإسلامى فى العقود الخمسة الأخيرة، بالإضافة إلى الخطاب الإسلامى، عززت هذه الأفكار لدى «الغير» ولدى المسلمين أيضا. وأقصد بذلك الارتباط بالعنف، والاغتيال السياسى، والتغيير بالإكراه، ورفض فكر الآخرين، بل إن مجرد شعار «الإسلام هو الحل» لا يفيد إذا كنت تخاطب الآخرين، والإسلام أحد الحلول لأن لديهم حلولا أخرى، فلست وحدك فى الحياة، وقد استقبلت اليوم أستاذاً بريطانياً للدراسات الاستراتيجية فقال: إن الفرق بينكم وبين الجزائر هو أنهم يستطيعون أن يتكلموا عن الإسلام بشكل أفضل منكم لأنه ليس لديهم أقليات، فيما عندكم ستة ملايين قبطى. ويمكن أن ترد عليه بترديد الشعارات المعتادة. من أن الأقباط كانوا فى حركة الإخوان المسلمين وتعلموا فى الأزهر وأنهم فرحون جداً بالتيار الإسلامى السياسى وهذا غير صحيح، فلديهم مخاوف ضخمة. وكيف لا .. عندما يقوم شخص على علاقة بالتيار الإسلامى ويطلق النار على مجموعة منهم أمام دير، ألا يثير ذلك لديهم مشاعر كتلك التى أثارها لدينا حادث الحرم الخليلى:

إن الناس وهم سُجّد لله قتلوا فى صلاة الفجر. فإذا أردنا أن نتعامل مع عالم مختلف فلابد أن «نضع أنفسنا أيضا فى حذاء الآخرين». حسب التعبير الإنجليزى. لذلك طرحك لسؤال التجديد يدعونى إلى بعض المراجعات لما نفعل أولاً. أستاذنا محمد عمارة يقول: إن الأقباط شاركوا فى الحياة السياسية فى البداية من خلال أحزاب ذات طابع دينى. لكن دعنى أذكرك بما قاله سلامة

موسى بصراحة فى أحد كتبه «كانت لدينا نحن شباب الحزب الوطنى مخاوف شديدة من التوجهات الإسلامية والعثمانية لمصطفى كامل. كنا نشترى اللواء، ولكن على استحياء، وغير قادرين على العمل بقوة فى إطار الحركة الوطنية نتيجة هذا الإحساس». ولم يتمكن المصريون من الخروج فى حركة وطنية كاسحة إلا حين جعلوا الإسلام أمراً يقر فى القلوب وتصبح الحركة الوطنية سياسة للجميع، ودخلوا مع سعد زغلول. ولم نر حركة شعبية فى تاريخ مصر الحديث إلا فى هذه الفترة، لأنها كانت مصرية خالصة تقدم فيها الأقباط بنفس الدرجة التى تقدم بها المسلمون، وتبلور شعارها. «الدين لله والوطن للجميع».

أمر ثان يسمح لى الدكتور عمارة أن أناقشه فيه فهو يقول: كيف نخشى الديموقراطية ونحن أغلبية فى الشارع، لا، لستم أغلبية فى الشارع. الإسلاميون أصحاب هيبة فى الشارع ولكن ليست لهم أغلبية. هذه هيبة الخوف، لكى أكون صادقا معك، الناس قد تتبع التيار الإسلامى لفترة معينة نتيجة ارتباطه بالعنف والقدرة على التغيير بالقوة، خصوصاً إذا لم تتمكن الدولة - أى دولة وليس مصر بالذات - من المواجهة الحاسمة مع تيار الإرهاب. فتيار الإرهاب أنتم كتيار إسلامى سياسى تحملونه على كواهلكم شئت أو لم تشأ، لأنه انتسب تاريخياً للحركة الإسلامية.

وأنا هنا أتحدث بشكل ودى. ولذلك أنا أتكلم يا دكتور عصام ويا دكتور عمارة بقدر من الانفتاح لم أفعله من قبل، لأن هذه جلسة نتكلم فيها بأمانة وأقول إنكم - فى يقيننا - كلما اكتسب الإرهاب أرضاً تشعرون بارتياح داخلى. ففى ظنكم أنه على الأقل يقوض ما لا تريدون. إذن لابد من فض الارتباط بشكل مباشر بينكم وبين هذا التيار العنيف لأن ممارساته تخيفنى وتخيف غيرى وتخيف الأقليات، وليس صحيحاً أن التيار الإسلامى السياسى يملك الشارع المصرى، هذا التيار يخيف الشارع المصرى. وإذا تبعه البعض فهى تبعيته مؤقتة.

إنما التبعية الحقيقة النابعة عن إيمان لا تأتى بهذه الممارسات، ولا هذا الخطاب من جانبكم.

وهذه المسائل أطرحها بكل أمانة، لأننى أريد أن أتعامل مع التيار الإسلامى السياسى خارج إطار المعتقد. لأن هذا المعتقد هو لنا جميعا.

ونحن فى حاجة إلى تصحيح مفاهيم الآخر فى الغرب عنه، مع ملاحظة أننا مازلنا عبئاً على هذا الآخر.

وإذا أردت أن أكون صادقاً فيجب الإقرار بأن المسلمين ما زالوا عبئاً على الحضارة الغربية المسيحية. وهذا قول مزعج، لكنه قول صحيح. وفى رأيى أن الاجتهاد مسألة نسبية. الاجتهاد فى عصرنا ليس سيفاً ولا مدفعاً. وإنما هو تفوق ثقافى وتكنولوجى وتقدم علمى، ولا تتصوروا كم سعدت أن أندونيسيا وماليزيا تقتربان من الدخول فى ما يسمى «بالنمور الآسيوية» لأنه هناك طرح وقر فى ذهن الجميع أن التقدم قرين غير الإسلاميين، وأن التخلف والدكتاتورية مرتبطان بالإسلام.

وأنا أذكر أن أستاذى فى الجامعة فى لندن لما كنت أدرس الدكتوراه من ٢٠ سنة. كان دائما يقول لى إن مشكلتكم أنكم المسلمون لا تنمون ديموقراطيات فى بلادكم، ولا تستوعبون الطرح الغربى للحضارة، وجزء منه الديموقراطية الغربية.

وكان يحاول دعم مجادلته هذه بمثال الهند وباكستان اللتين كانتا دولة واحدة حتى ١٩٤٧ ومع ذلك فالهند قامت فيها ديموقراطية بينما باكستان أصبحت أسيرة انقلابات عسكرية. وكنت أرد عليه بالحديث عن عقدة الخوف والأمن لدى الباكستانيين والتى جعلت الجنرالات فى الجيش أقوى وقادرين على السيطرة، ومع ذلك لايزال الكثيرون فى الغرب يرون أن الدكتاتورية والتخلف ارتبطا بالمجتمعات الإسلامية. ولذلك فعندما يقرون بأن أندونيسيا تحقق معدلات تقدم سريعة وضخمة، وماليزيا تقدمت أكثر، فهذا أمر يدعونى للارتياح كمسلم بالدرجة الأولى. لكن ما زالت الإشكالية مطروحة فى ذهنى. كيف أخرج من دائرة المخاوف التى يدعمها صباح مساء خطاب الإسلام

السياسى، وتؤكدها ممارسات المسلمين وهذا يقودنى إلى أنه لابد من تجديد الفكرالسياسى الإسلامى، والخروج به من دائرة الارتباط التقليدى بالنص. وأنا أعتقد أن تيار الإسلام السياسى لن يترك السلطة إذا وصل لها، وأنا مؤيد للأستاذ لطفى الخولى فى هذا. الديموقراطية بالنسبة لهم سلم مرحلى سوف يصعدون عليه. فإذا ما وصلوا ركلوه بأقدامهم، ولا هم نازلون ولا صعد غيرهم، لأن هذا التيار يعتقد أنه صاحب الولاية والوصاية الطبيعية على شكل المجتمع وتقدمه.

لطفى الخولى: ويعتقد أنه الهداية.

د. مصطفى الفقى: وأذكر أنه عندما وصل الخومينى للحكم فى إيران كتبت مقالاً فى الأهرام بعنوان «وتغيرت خريطة الشرق الأوسط». كان ذلك يوم ١٢ فبراير أو ١٣ فبراير ١٩٧٩ وقلت: إننى لم أنم الليل، وأنا أسمع نبأ وصول الإمام الخومينى إلى مطار مهراباد وانتهاء «عصر السافاك وسيطرة الشاه». ولم تمض أربعة أيام حتى نصبوا المشانق وبدأوا حملة إعدامات، فى سلوك يختلف تماماً عن روح الإسلام الحقيقية.

لطفى الخولى: أخشى أن يفسر البعض كلامك بشكل خاطئ، على أنه دعوة للنموذج الغربى، رغم أنه ليس النموذج الأوحد. فنحن بإمكاننا أن نقدم نموذجا.

د. مصطفى الفقى: إن هذا هو الذى يحز فى نفسى، لأن فى الإسلام والحضارة العربية الإسلامية من الثراء والتنوع - اعتراف التاريخ نفسه . . باعتراف الاندلس وصقلية والحروب الصليبية - ما يمكن أن يقدم جديداً. فإذا بنا تركنا ما يمكن أن نقدم وتمكسنا بما يجب أن يوارى. ولذلك نحن مسئولون عن الصورة الحالية للإسلام والمسلمين فى العالم. وبالتالى الدعوة للتجديد ترتبط فى ذهنى بأن الخطاب الإسلامى لابد أن يتغير عبر استبدال الحجج والدليل الفعلى لابد أن يسبق الدليل النقلى. والدليل النقلى أنا أقبله لأنى

مسلم، ولأنه داخل إطار المعتقد، لكن إذا خرجنا من إطار المعتقد، عندما نخاطب الآخر غير المسلم فى الغرب، فلابد من الدليل العقلى.

وفى رأيى لابد من تراضى أصحاب التيار الإسلامى السياسى ودعاته حول إجراءات الحياة السياسية المعاصرة بقواعدها المقبولة، فليقل هذا التيار إن الإسلام أحد الحلول، أو هو الحل الذى أتبناه، وأومن بحق الآخرين فى الرأى مثلما أومن بحقى فى الرأى، وأومن بتداول السلطة، وأنها لى اليوم ولغيرى غداً، حسب رأى الجماهير، وأومن بنبذ العنف وأقاومه علناً مقاومة حقيقية وأومن أن الأمة مصدر السلطات وفقا لفلسفة الدساتير الحديثة وأومن بأن الحكام ليسوا معصومين بعكس ما يحدث فى إيران مثلا حيث الإمام معصوم. وأنا أسأل ألا توجد فى إيران نماذج للانحراف والفسق باسم الإسلام؟ بالقطع توجد وأنا رأيت شابا يُعدم على التلفزيون عمره ١٦ سنة، وهو يبكى لأمه ويقول لها: يا أمى إننى أدفع ثمن خروجى على الإمام العظيم «فالله أكبر والإمام كبير» فهل هذا من الإسلام؟ ومع ذلك فهذه الممارسات ترتب عندى الكثير من المخاوف. فعندما توجه التهم إلى من يراد معاقبته بأنها «الإفساد فى الأرض» ألا يتيح ذلك تعطيل القوانين كلها. فأنا مخاوفى أن الذين يطبقون النص المقدس هم بشر، ولهم من الأهواء ما للبشر وعليهم ما على البشر من مثالب وسلبيات. فإذن المخاوف قائمة. وتجديد الفكر السياسى الإسلامى مرتبط باستبدال الحجج إلى العقل بدلاً من النقل، وبالانتقال بمرحلة الخطاب السياسى الإسلامى إلى روح العصر، بقبول إجراءات الحياة السياسية المعاصرة ونبذ العنف واللجوء للقنوات الشرعية.

لابد من الإيمان بتداول السلطة، والاعتراف بأن الأمة هى مصدر السلطات.

وأنا طرحت فى معرض الكتاب - كما تذكرون - طرحاً قد لا يرضى عنه الجميع. وقلت ما لا يُدرك كله لا يُترك كله، وعلى الإسلاميين أن يتقدموا - الآن بتاريخهم الحضارى الإسلامى - إلى العالم أفضل لتكون الممارسة السياسية

بعيدة عن الجانب الروحى. والجانب الروحى مسألة إيمانية اعتقادية، وليكن طرحى عن الممارسة التاريخية فى ظل الدولة الإسلامية باعتبارها مرجعية، فلا يصح، مثلما كرر الدكتور العوا والدكتور عمارة، أن تكون هناك مرجعيات للحركة الناصرية ومرجعيات للوفد ومرجعيات لأفكار عروبية، من دون أن تكون لدينا مرجعية لـ١٤ قرناً من الحضارة العربية الإسلامية ننتمى إليها جميعاً. فلا تتصوروا أن لطفى الخولى الاشتراكى الذى كان ماركسياً - أو غيره - ليس ابناً طبيعياً وتلقائياً للحضارة العربية الإسلامية، بل وعند اللزوم تجده من أشد المدافعين عنها، لأن هذه جذورنا كلنا.

د. عمرو عبد السميع: كلامك عن الإطلاق والأممية يثير عندى فكرة معينة. فنحن فى هذا الكلام أمام إشكالية كبيرة، لأننا أمام تيار شمولى مرجعيته الدين. وهو مضطر بالتسليم بالحوار مع الآخرين. والمثل الكلاسيكى فى هذا الإطار قضية الدكتور نصر حامد أبو زيد فهو خارج شرعية هذا الفكر الدينى، وخارج المجتمع فى نظره، ولكنه فى نظر القضاء داخل المجتمع. وأنا أسأل كيف يمكن حل مشكلة تضارب المرجعيات فى المجتمع بما يسمح بحالة من التعايش وبما يتيح - وقتئذ - طرح فكرة تمثيل سياسى إسلامى أو حزب سياسى إسلامى؟

د. مصطفى الفقى: هذا يقتضى التراضى على أسس وإجراءات يقبلها المجتمع بكل قواه السياسية، ونقطة الخلاف التى لا ننتبه إليها - أحيانا - هى أن كل واحد يتكلم بلغة مختلفة عن الآخر، إذا تكلمت عن الحوار، فالحوار طرحه مختلف عند الإسلاميين عنه عند من نسميهم العلمانيين، وعند المواطنين العاديين أو الأغلبية الصامتة، لابد من وضع أسس يتراضى عليها الجميع، بحيث تكون شرعية القانون والدستور هى الحكم بينى وبينك. ويقتضى ذلك قبول الديموقراطية، التى لها أسس ولها قواعد ولها مفهوم للأغلبية والأقلية وأصول وإجراءات، مصادر سلطة ومصادر شرعية، فهى أشبه بكتاب تقبله ككل أو ترفضه ككل أى غير قابل للتجزئة، وبالمناسبة ربما تكون مشكلة مجتمعات العالم الثالث أن الديموقراطية مجزأة فيها.

لطفى الخولى: هناك نقطة أحب أن تكون واضحة عند تيار الإسلام السياسى وهى أن إيجاد تمثيل سياسى له ليست إشكالية الإسلاميين فقط، وإنما هى أيضا إشكالية الاتجاهات السياسية الأخرى العلمانية الليبرالية والقومية. وبالتالى حلها لابد أن يأتى بفكر ووسائل مشتركة، لأنه دون وجود هذا التمثيل الحى الديموقراطى للفكر الإسلامى فى جماعات سياسية، ستظل الساحة السياسية غير مكتملة ومشوهة. يعنى نحن نطرح الموضوع على أساس أنه إشكالية عامة وليس مشكلة لى أو مشكلة لك، نحن فى حاجة لمنهجية نظرية أساسية.

د. عمرو عبد السميع: نسأل د. نور فرحات: هل مطلوب - من تتبعك لحركة التيار الدينى السياسى وإعلاناته - هو سلطة دينية أو حزب دينى، مع الوضع فى الاعتبار أن الانغلاق الدينى ليس سمة من سمات الشعب المصرى. فهو شعب تقى لكنه لا يجعل من الدين أيديولوجية. كما أن مصر كمجتمع عرفت قدرا من التسامح مضادا لهذا الانغلاق، ومن جهة ثالثة فإن للمجتمع المصرى تقاليد ليبرالية ايضا تقف ضد هذا الانغلاق.

د. نور فرحات: جميل أن السؤال جاء فى موقعه فى سياق الحوار. وأبدأ بمقولتين الأولى قالها محمد عمارة وتناولها تعليق الزملاء. والثانية قالها سليم العوا. والمقولة الأولى أن الإسلاميين هم أغلبية. ويبدو أن هذه المقولة تتناقض مع مقولة أخرى يرددها فى نفس الحديث، وهى أن هناك فرقاً بين المسلمين الذين يدينون بالإسلام كعقيدة وبين الإسلاميين الذين يملكون مشروعا سياسياً إسلامياً لتطوير المجتمع وأداة لشئون الحكم والسياسة.

وأنا أعتقد أن الإسلاميين ليسوا أغلبية كما قرر الزملاء. وإنما هم أقلية. أقلية قد تكون مستنيرة، وقد تكون حاملة للمدفع، إنما نميزهم عن المسلمين، المسلمون هم الأغلبية الذين يعبدون الله وقد لا تتعاطف قطاعات كبيرة منهم مع كثير من الأطروحات السياسية التى يقدمها تيار الإسلام السياسى الموجود على

الساحة المصرية، فمسألة الفصل بين من هم مسلمون ومن هم إسلاميون يحملون مشروعاً سياسياً، يجب أن تكون واضحة.

وأنتقل بعد ذلك إلى بعض الطروحات التى قدمها محمد سليم العوا. وأنا من المعجبين به وقد اشتركت معه فى كثير من الندوات وأحس أن الفروق الفكرية بينى وبينه تكاد تكون غير موجودة. وهذا يثير سؤالاً مهماً: إذا كان هناك من يوصف - فكرياً وسياسياً - بأنه من تيار الإسلام السياسى، ثم يقدم الكثير من اعتبارات حسن النوايا للآخرين بحيث نجد الفروق بينه وبين الآخرين تكاد أن تذوب، إذن أين هى الخصوصية؟ يعنى عندما يقول الدكتور العوا والدكتور عمارة وغيرهما فى هذا التيار، إنهم مع الديموقراطية يقبلون بالدستور ويعتبرون أن الدستور المصرى حالياً دستور إسلامى. إلا فى بعض المسائل التى لا أختلف معهم فيها، وأن أغلب القوانين كما قيل لا تنافى القيم الإسلامية فى الشريعة الإسلامية وأن الشريعة الإسلامية ليست مطلقات وليست نصوص واجبة التطبيق فى كل زمان ومكان، إنما هى مجموعة من القيم الإسلامية التى تحكم حركة المجتمع. إذن فيم الخلاف، وفيم التميز، وفيم الطرح الذى يفرض نفسه على ساحة سياسية وثقافية والذى أدى إلى كل هذا القدر من سخونة المعركة والذى تمخض فى النهاية عن حمل بعض الفصائل للسلاح.

يعنى لابد من وجود قدر من التميز وإلا إذا اتفقنا على كل الأساسيات، فإما أننى إسلامى، وإما العوا ليبيرالى أو يسارى أو غير ذلك على اختلاف فصائل الحركة السياسية المصرية.

طبعاً هناك فرق بين تطبيق الشريعة بمفاهيم مختلفة، المفهوم الأول تطبيق الشريعة الإسلامية حرفياً، والمفهوم الثانى ألا يكون نظامنا القانونى والسياسى متعارضاً مع الشريعة الإسلامية. والمفهوم الثالث إقامة دولة دينية.

تطبيق الشريعة الإسلامية وعدم تعارض النصوص القانونية سواء فى علاقات

القانون العام أو فى علاقات القانون الخاص أو فى مسائل الأحوال الشخصية مع الشريعة الإسلامية. أعتقد أنها قضية لن تثير كثيراً من الخلاف.

فأنا دارس قانون وانشغلت كثيرا بقضية التناقضات التى يمكن أن توجد بين نظامنا والقانون الحالى وبين القانون الإسلامى.

وكما قال كمال أبو المجد: «لو طبقنا الشريعة الإسلامية لن يحدث انقلاب فى النظام القانونى المصرى، وإنما بعض التعديلات الجزئية فى عدد من النصوص». إنما القضية المختلف عليها، والتى ينكرها ممثلو التيار الإسلامى هى مسألة إقامة دولة دينية، أى إقامة دولة المرجعية السياسية لها هى الدين. هنا الخلاف هو هل المرجعية السياسية الدينية مرجعية مطلقة أم مرجعية نسبية؟ وهل الخلاف حول هذه المرجعية السياسية يخرج المخالفين من الملة أم يبقيهم داخل الملة؟ وفى حالة ما إذا كان الخلاف يخرج المخالفين من الملة، هل يؤدى هذا الى التصفية الجسدية والعقائدية والفكرية والمدنية للمعارضين؟ وهنا نقول إنه لدى الليبراليين تخوفات حقيقية من وصول التيار الإسلامى للسلطة ليس حكماً على النوايا كما يقول الزملاء، وإنما تحليل لصميم المفاهيم الفكرية التى يطرحها ممثلو التيار الإسلامى. ولما نقول إنهم إذا وصلوا إلى السلطة سنكون الآخرين، فنحن نستند - كما يقول أساتذة الفلسفة - إلى أسباب أنطولوجية، يعنى أسباب داخلة فى صميم المفهوم، وأسباب واقعية لممارسات سواء تاريخية أو معاصرة تحيط بنا فى الدول التى مارست أو التى تدعى أنها تمارس التجربة السياسية الإسلامية. وإلا فليدلنى أحد على نموذج واحد احترمت فيه التعددية السياسية، ولا أقصد هنا تعددية فكرية أو تعددية فقهية فى التاريخ الإسلامى، وتعدد فرق المجتهدين الإسلاميين فى مسائل الشريعة الإسلامية، فأنا أقصد تعددية فى المرجعيات أو مشروعية وصول القوى السياسية المختلفة إلى الحكم، فلا يوجد نموذج واحد لدولة إسلامية آمنت بالتعددية السياسية بهذا المعنى فى التاريخ وفى الواقع المعاصر.

وليس معنى هذا كما قال مصطفى الفقى: أن الإسلام يستعصى على

الليبرالية، أو الإسلام يستعصى على الديموقراطية. إنما أنا أعيب على كل فصائل التيار الإسلامى، من كان معتدلاً مستنيراً منهم ومن كان منطلقاً يحمل السلاح ويؤمن بالطقوس والشكليات ولا يفكر كثيراً فى الإشكاليات المطروحة على الساحة السياسية المصرية. أعيب عليهم أنهم فى الوقت الذى تواجههم تخوفات حقيقية من مسلمين حقيقيين لا يحاولون أن يقدموا إجابات شافية على مثل هذه التخوفات، وتقديم هذه الإجابات يكون بصياغة نظرية سياسية إسلامية، فالمفكرون الغربيون الليبراليون أمثال لوك وروسو وغيرهم من فلاسفة العقد الاجتماعى قدموا إجابات سياسية فلسفية حقيقية للفكر الليبرالى، لكن فى مجتمعاتنا الشرقية نجد المفكرين الذين يدعون أنهم يحملون مشروعاً طليعياً إسلامياً يعلنون هذا الشعار ثم يتوقفون ولا يتقدمون خطوة واحدة إلى الأمام. هناك بعض المحاولات البسيطة التى مازالت فى طور الجنين، لكن هل توجد نظرية سياسية إسلامية تتوافق مع قضايا الواقع التى لا يستطيع أحد أن ينكرها ومنها النسبية السياسية؟ يعنى هل نقدر كمثقفين أو كمشتغلين بالعمل السياسى أن نستخلص الخبرة من معاناتنا فى الخمسينيات والستينيات فى العالم العربى؟ وهل نقرر أننا جميعاً - باختلاف توجهاتنا - فشلنا باحتكارنا أو بادعاء احتكارنا للحقيقة، أى حقيقة النهضة العربية؟ فالسؤال موجه للإسلاميين وبالمناسبة هو موجه للماركسيين بنفس القدر أيضا ولكل أصحاب الأيدلوجيات التى تدعى احتكار الحقيقة. كيف تؤمن بالنسبية السياسية وفى نفس الوقت تستند إلى جدار صلب من الشمولية الفكرية التى تدعى احتكار الحقيقة وتكفر الآخرين؟ هذا سؤال أساسى لابد أن يطرح، ويحتاج إلى إسهامات نظرية حقيقية يُبشر بها الذين يروجون والذين يدعون إلى تيار إسلامى، ويرتبط بهذا من الناحية التنظيمية أن الحديث عن النسبية يقود إلى التعددية، ولا يكفى القول بأنهم سيعترفون بحق الآخرين فى الوجود. ولابد من تقديم ضمانات إجرائية وأنا لا أطلب هذه الضمانات من الإسلاميين فقط. وإنما من جميع فصائل الحركة السياسية العربية، فأنا أعتقد أن كل فصائل الحركة السياسية

العربية أو أغلبها، إذا وصلت الحكم ستنفى الآخرين.

لكن عندما يكون النفى مرتكزا على أساس دينى يصبح أكثر قسوة لأن النفى المرتكز على أساس دينى يهددنى فى عقيدتى وفى وجودى ويهددنى فى الدنيا وفى الآخرة. أما النفى على أساس دنيوى فأستطيع أن أتعامل معه.

د. عمرو عبد السميع: ما هى الضمانات الإجرائية؟

د. نور فرحات: علينا أن نتفق عليها فلا توجد حلول جاهزة، وأنا أطرح إشكاليات.

فعندما يحتكر اتجاه فكرى أو سياسى الحقيقة، احتكارا مطلقا، فلا يملك إلا العنف للتعامل مع الآخرين، لأن الآخر يصبح على باطل وعلى ضلال ويوصم بأنه كافر أو خائن ونجد نموذجاً لهذا فى التاريخ والواقع المعاصر.

فما يحدث فى السودان مثلا نموذج مخزٍ للغاية، فى تعاملهم مع المعارضين السياسيين، وفى التاريخ القريب جداً مثل تاريخ مصر العثمانية، كيف كانت المعارضة تقمع وحتى المعارضة الفردية والاجتهادات الفكرية، فالفيصل هو السلاح لحسم الخلافات الفكرية والخلافات الثقافية قبل الخلافات السياسية، وأنا أتكلم مع كل من نستطيع أن نتحدث معه من ممثلى التيار الإسلامى السياسى، فمثلما أدين ما حدث فى الجزائر أطلب منهم أيضا إجابات واجتهادات حقيقية لهذه الإشكاليات، فأزمة هذا التيار ليست مع الحكومة وحدها، فهناك قطاعات عريضة من المثقفين لا تسلم لتيار الإسلام السياسى بالوصول للسلطة لأنها إذا سلمت - مع وجود هذه الإشكالية - فكأنها تكتب شهادة وفاتها.

د. عمرو عبد السميع: هناك فكرتان وردتا فى هذا النقاش وأتصور أن عصام العريان مطالب بتقديم إجابة عليهما: الفكرة الأولى هى مدى شعبية التيار الإسلامى السياسى فى الشارع، فهل التيار الإسلامى السياسى يتوهم هذه الشعبية نتيجة أن هناك عوامل أخرى للنفور الاجتماعى تسيطر على هذا الشارع، وبالتالى قد تدفعه إلى المعارضة التى يتوهمها تيار الإسلام السياسى تأييدا له؟

والفكرة الثانية هى الحكم بالنوايا التى وردت طوال هذا النقاش، وهذه القضية فى الواقع لها ما يبررها، وليست مجرد موقف مسبق تجاه التيار الإسلامى السياسى، ولن نأخذ تجربة الجزائر، أو تجربة السودان، لأن المقارنة لا تكون إلا بين وحدات متكافئة، ولكن سنأخذ تجربة الإخوان المسلمين فى مصر، فعلى الرغم من بيانات الإدانة المتعددة التى يصدرها الإخوان المسلمون من وقت لآخر عقب كل عملية إرهابية، إلا أن تاريخ الإخوان المسلمين لا يجعلهم بعيدين عن فكرة العنف أبداً. على سبيل المثال أنا أحيلك إلى كتابين لأخين مسلمين: الكتاب الأول هو «النقط فوق الحروف» للأستاذ أحمد عادل كمال. والكتاب الثانى هو «حصاد العمر» للأستاذ صلاح شادى، فقد تحدث كلاهما عن توجهات عنيفة لجماعة الإخوان المسلمين فى وقت لم تكن تتعرض لضغوط من تلك التى تطرح الآن بوصفها مبرراً للعنف، وفى هذين الكتابين وردت واقعة محددة، هى واقعة الهجوم على محكمة الاستئناف، وأنها تمت بأوامر من المرشد العام الأستاذ حسن البنا، رغم أنه أصدر بيانا فى اليوم الثانى يقول «ليسوا إخوانا وليسوا مسلمين».

د. **عصام العريان**: أنا شاكر أولاً لدعوتى لهذه الندوة وشاكر لوجودى وسط هذا الجمع الكريم والكوكبة التى أنا تلميذ لمعظمها. وفى الحقيقة أريد أن أقول إن مشكلتنا ليست داخلية، وقد لمس هذا كل من لطفى الخولى ود. مصطفى الفقى بوضوح شديد جداً. مشكلتنا هى خطابنا أيضاً للآخرين خارج الإطار العربى الإسلامى، وكيفية إسهامنا مع هذا الوضع العالمى الذى يتشكل الآن، باعتبارنا أصحاب حضارة مغايرة للحضارة المسيحية الغربية.

وهذه المشكلة أعتقد أنها أحد المبررات القوية جداً لإعطاء اعتراف رسمى بالوجود السياسى الإسلامى، لأنه لن نستطيع أن نبلور حجم إسهامنا أو مدى إسهامنا أو شكل إسهامنا فى حضارة عالمية جديدة ونحن ننفى فصيلاً سياسياً، بغض النظر عن الرأى فى مدى شعبيته أو أغلبيته فهو يمثل تياراً موجوداً ونشطاً فى المجتمع، للدرجة التى تثير كل هذا القدر من الإشكاليات وكل هذا

القدر من المخاوف. أقول إن المبرر الخارجي في حد ذاته مبرر كاف جداً، فلن نستطيع أن نقول للآخرين من نحن وماذا نستطيع أن نقدم إذا قلنا لهم إننا لن نستطيع إلا أن نحاكيكم. وبالقطع التقليد سيكون أسوأ من الأصل، فبالتالي أنا أعتقد أن الذي يثير هذا القدر الكبير من المخاوف هو النظرة الغربية، أو نظرة الآخرين لنا ولذلك يظهر التساؤل التالي: إذا وصل إسلاميون للحكم فكيف سنتعامل مع بقية العالم، وكيف سنعيش في وسط النظام العالمي وأعتقد أن ما يُثار عن المخاوف الداخلية ليس كبيراً بالعكس فإن إعطاء فرصة للتيار الإسلامي لتشكيل حزب، وللممارسة السياسية الواضحة سيجيب على كل هذه الأسئلة. فهذا التيار أول ما سيفعله أنه سوف يقدم برنامجاً لحزبه، وقد يكون في هذا البرنامج ما يجيب على ٧٠ في المائة من أسئلة الأستاذ لطفي، و٦٠ في المئة من أسئلة الدكتور مصطفى و٥٠ في المائة من أسئلة الدكتور نور، وقد يجيب على كل الأسئلة.

لكن الخوف الحقيقي الذي ألمسه من كل من يلقاني من مراسلين وسياسيين ورسميين أجانب هو الخوف من وقوع ما لا بد من وقوعه. ولا أقصد بذلك أن يحكم الإخوان المسلمون، لأن هذه المنطقة مآلها ومصيرها أن تكون إسلامية، سواء بمفهوم عصام العريان أو بمفهوم مصطفى الفقي أو بمفهوم نور فرحات، والمحاولات التي بذلت على نطاق قرن أو قرنين لم تفلح في إخراجها عن هذا النمط، وتجربة الجزائر أمامنا. فأكثر ما أزعج هؤلاء هو أن الجزائر التي تعرضت لاحتلال وصل إلى حد الإلحاق بفرنسا، أعطت صوتها في النهاية للإسلام ولمشروع إسلامي حتى إذا كان غير واضح القسمات بمنطق أو بآخر، رغم أن جبهة الإنقاذ كان لها برنامج سياسي.

وليس صحيحاً ما قيل الآن عن أن الخطاب السياسي الإسلامي محصور في الحدود وفي الحجاب فأنا من خلال الرصد، ومن خلال المقابلة، أدعي أن هذا كان وارداً منذ سبع أو ثماني سنوات. الآن الأسئلة تغيرت تماماً، وأصبحت تركز على ما الذي سيحدث في النظام السياسي وفي النظام الاقتصادي، وفي

التركيبة الاجتماعية، وفى الثقافة ومعنى هذا أن الخطاب تغير، ولا أفشى سراً عندما أقول إن الإخوان المسلمين فى مصر لديهم أكثر من برنامج واحد.

هناك مسودات لثلاثة برامج تم إعدادها كإخوان مسلمين فى مراحل زمنية متفاوتة ومختلفة، وبينها تفاوت هى نفسها، لكن لم يتم التقدم بها، لسبب بسيط هو أن قرار الحظر ليس قراراً قابلاً للنقاش، ولكنه قرار سيادى، ولا أستطيع أن أتظلم منه أمام محكمة طبيعية، لأن المحكمة الطبيعية هى القضاء العادى الذى أثق فيه. لكن محكمة الأحزاب ذات تشكيل خاص ولن تعطينى هذا الحق، لأنه فيها خمس شخصيات عامة تختارهم الحكومة نفسها.

د. عمرو عبد السميع: أليس من حق القوى الفكرية أن تتعرف على ملامح هذه البرامج التى إذا أتحتها لا تفشى سرا كما قلت؟

د. عصام العريان: بالقطع من حقها، وأقول بعضها الآن، ليس من باب إفشاء سر، لأنه ما جدوى صياغة برامج لا يطلع عليها الآخرون، لكننى أؤكد أن لهجة الخطاب تغيرت نتيجة الاحتكاك ونتيجة الممارسة، وإذا أردنا لها أن تتغير إلى الأفضل وأن يكون هناك مزيد من الاقتراب، فنحن فى حاجة إلى المزيد من الممارسة السياسية المشروعة. وبالقطع فإن الإخوان الذين خاضوا تجربة ممارسة سياسية إما فى مجلس محلى أو فى مجلس نيابى (مجلس الشعب) أو حتى عمل نقابى تختلف لهجة خطابهم عن الذى لم يخض هذه التجربة. وأريد أن أعطى مثالاً بارزاً طرحته على سفير أميركى سابق كان فى الهند، أصيب بدهشة، وهذا المثال هو أننا كإخوان مسلمين كانت لنا أغلبية فى نقابة الأطباء البيطريين، وأجرينا انتخابات فاز بها المعارضون لنا، فسلمناهم النقابة، وأصبحنا أقلية فى المجلس وأصبحوا هم الأغلبية، وقد توقف السفير الأميركى السابق طويلاً أمام هذا النموذج ومعنى ذلك أننا نقبل بقضية أن الأمة مصدر السلطات، وأنا أقر بهذا. وأقول إن الإخوان المسلمين يؤكدون أن الأمة هى مصدر السلطات، لأن الأمة هى التى تعطى الشرعية لمن يحكمها، فالحاكم لا يحكم بحق إلهى أو لأنه ظل الله فى الأرض أنا أقول إن الشرعية تكتسب

من الأمة، وكل الحكام حتى المستبدين منهم كان لا بد فى النهاية أن يحصلوا على شرعية من الأمة ولو شكلية ولو بحد السيف.

هذا شيء واضح فى التاريخ الإسلامى، ولم نعرف نحن أهل السنة على مدار التاريخ قضية الحكم الإلهى كما حصل فى أوروبا فى العصور الوسطى، أو كما يدعى أهل الشيعة فى نظرية ولاية الفقيه وأن الفقيه ظل للإمام، والإمام معصوم، ولذلك كثير من الأمور التى طُرحت تعرض لها الخطاب الإسلامى، ولا أقول إن هذا خطاب جديد، وإنما هو تجديد فى الفكر الإسلامى السياسى. والسؤال هنا هو: كيف يحدث التطور، فهل نظريات روسو ولوك وغيرها طُبقت فوراً، أم ظلت موضع جدل وأخذ ورد على مدار لا أقول عقوداً ولكن قروناً، والديموقراطيات الغربية شكلها الحالى مختلف عنها عندما بدأت، فقد مرت بتطورات هائلة، وكانت هناك حروب دامية، وهنا أقول إنه من الظلم الشديد جداً للتاريخ الإسلامى أن يعزل عن سياق التاريخ العالمى، ويقال إنه كان شيئاً مغايراً فعلينا أن نقارنه بما كان حوله، وليس بالمقياس الذى نقيس به اليوم، فلنقيمه بمقياس العصر الذى كان فيه، وبالمقارنة مع أمم أخرى فى نفس العصر، لنرى كيف كانت هذه الأمم تتعامل وكيف كانت الأمة الإسلامية تتعامل. وأنا لا أقول إن الأمة الإسلامية منزهة، لكننى أخلص إلى النقطة التى أريد أن أصل لها، وهى المبررات الجوهرية فى نظرى لإضفاء المشروعية السياسية والاعتراف الرسمى على التيار الإسلامى السياسى فى مصر، كما حدث فى بلاد أخرى، حتى يستطيع الحوار الحر والممارسة السياسية الفعالة أن تنضج فكر الفصيل الإسلامى أو الفصائل الإسلامية التى سيسمح لها بالعمل.

فالممارسة هى التى ستجعل الكلام قابلا للتطبيق أو غير قابل للتطبيق، وعندئذ ستتبلور النظرية السياسية. لكن أنا أقطع بأنه يوجد الآن كلام نظرى مكتوب. نور فرحات يقول: إنه بذور جنينية. وأنا أقول إنها تمت وبدأت تتبلور، وهناك برنامج حى تقدمت به جبهة الإنقاذ فى الجزائر للحكم وحظيت على أساسه بأغلبية شعبية. ولم أجد أحداً من المخالفين للتيار الإسلامى قرأ هذا البرنامج وحلله.

لطفى الخولى: إنه أكثر من كلام عام وأنا عندى البرنامج، وهو يتضمن كلاماً محدداً فى قضايا كثيرة. وعندك أيضا ما هو أبعد من ذلك. عندك فصيل سياسى إسلامى أيضا ينتمى إلى الإخوان المسلمين يشارك فى حكم اليمن الآن من خلال التجمع اليمنى للإصلاح. هل هذا كله خرج بدون نظرية، وبدون فكر وبدون برامج، وعندك جبهة العمل الإسلامى فى الأردن، وقبلها الإخوان المسلمون شاركوا فى الحكومة أيضا لمدة ٩ شهور. وقد حدث ذلك على أساس وثيقة الميثاق الوطنى التى تم الاتفاق عليها فى الأردن.

وأتساءل: ما الذى يمنع من الاتفاق فى مصر أيضا. فإذا كان المطلوب ضوابط، فلنتفق على هذه الضوابط.

د. عمرو عبد السميع: أنت تطرح أمثلة باعتبارها ممثلة لتيار الإسلام السياسى فى دول بعينها. وهذا يثير التساؤل عمن يحمل هذا التوكيل التجارى فى مصر، هل هم الإخوان المسلمون، أم الجماعة الإسلامية، أم تنظيم الجهاد، أم طلائع الفتح. من بالضبط؟

د. عصام العريان: دعنا نتفق على أن الذى يمارس العمل السياسى فى مصر الآن من منطلق إسلامى وفق الضوابط السياسية المتعارف عليها - أى احترام الدستور والعمل فى ظل قوانين مرعية حتى مع السعى لتغييرها - هم الإخوان المسلمون. أما بقية هذه التنظيمات فهى ترفض هذه المنظومة شكلاً وتفصيلاً. وقد أصدروا بيانات ضد مشاركة الإخوان المسلمين فى الانتخابات البرلمانية. وقالوا بكلام واضح: القول السديد هو أن «دخول مجلس الشعب مناف للتوحيد» اعتبروها قضية عقائدية مجرد أنك تشارك فى انتخابات مجلس الشعب، وحولوها قضية كفر وإيمان.

د. عمرو عبد السميع : معنى ذلك أنه نمت لديكم مخاوف من نفس نوع المخاوف التى يمكن أن تنمو لدى غيركم؟

د. عصام العريان: هذا ما أريد التطرق إليه، وخاصة بعد ما قيل من أن

الإخوان يرتاحون أو يبتهجون لأن العنف يشكل قلقاً للحكومة، أو أننا نصعد على أكتاف العنف. وأنا الحقيقة حزين جداً لمثل هذا الكلام الذى يتردد فى حوارات المثقفين. فأنا منزعج للعنف قبل انزعاج الآخرين ولا أقول أكثر منهم، وإنما مثلهم تماماً، فالعنف يفسد المناخ كله، وهو وليد اليأس والإحباط، وهذا العنف بالذات الذى يجرى فى مصر هو عنف انتقامى ثأرى. وكنا قد أسميناه فى مجلس الشعب ، قبل أن ينفجر بهذه الصورة ، الثأر الاجتماعى نتيجة السياسة الأمنية، التى تعتمد على الاعتقالات العشوائية كثيفة العدد والتصفية الجسدية.

د. عمرو عبد السميع : لكن الوسائل الاستثنائية تكون لمواجهة تحديات استثنائية؟.

د. عصام العريان: لا. كان هذا قبل أن تنشأ التحديات. نحن الآن فجرنا الحقل كله بطريقة ثأرية. فى الصعيد أى حكم بالإعدام على ناس يصفّى من البوليس مثلهم لا ذنب لهم، إلا لكونهم من الشرطة. ودخلنا فى دوامة ليس هذا مجال الحديث عنها. لكن أنا أقطع بأن الإخوان المسلمين لا يوافقون على العنف وينزعجون منه، وعندهم استعداد كامل لأن يشاركوا فى خطة واضحة المعالم كل طرف يتحمل فيها مسئوليته لوقف هذا العنف.

د. عمرو عبد السميع : مع من؟.

د. عصام العريان: مع كل الأطراف السياسية. وأول بند فى هذه الخطة أن نغلق باب اليأس أمام الناس، وأن نفتح أمامهم أبواب الأمل، بمشاركة سياسية نشطة. أما قضية الشعبية فكل طرف يدعى أن له الأغلبية من حقه أن يدعى هذا. ولن أقول إن الدولة أعطتنى رسميا فى انتخابات ١٩٨٧ كتيار إسلامى ١٨ فى المائة من الأصوات. كنت أستحق أكثر من ٣٥ فى المائة أو ٤٠ فى المائة وهى ليست الأغلبية المطلقة، ولكن هى أغلبية بالنسبة للقوى السياسية الأخرى. ولم يكن أى فصيل سياسى آخر يستطيع أن يأخذ هذه النسبة.

د. عمرو عبد السميع : هذا بافتراض أنك كنت ستأخذ ٣٥ فى المائة؟.

د. عصام العريان: لقد أخذتها ولكن حجبت عنى. وأنا عندى أدلة واضحة على أن أصواتاً حجبت عنى لصالح ليس فقط الحزب الوطنى الحاكم، بل لصالح أحزاب أخرى معارضة. وكان التزوير واضحاً، كما خضت انتخابات محلية عام ١٩٩٣ وكنت الأول فيها بالنسبة إلى المعارضة. وهناك مثال أوضح من هذا فى انتخابات النقابات المهنية ما الذى يمنع القوى السياسية الأخرى أن تشارك فيها، بل هى تشارك وبعضها له مرشحون وأنا أحرز فيها انتصارات بكل المقاييس تعطينى الأغلبية. وأغلبية مريحة تصل إلى ٦٥ فى المائة وأنا أقول إن من مصلحة التيار الإسلامى أن تكون له معارضة قوية، لا معارضة ضعيفة لأنها الرقيب على أدائه خاصة أنه تيار لا يحتكر الحق كما يقول البعض. نعم الحقيقة الدينية مطلقة فى أمور ثابتة قطعية. فعندما أقول إن الله واحد، هذه حقيقة مطلقة لا يمكن أن يختلف أحد معى فيها. لكن عندما أبحث عن الصواب، يجوز الاختلاف. وحتى داخل المذهب الفقهى الواحد، هناك أصح القولين وأظهر القولين. فهنا تأتى نسبية الأمور. وهذا هو المجال الذى يمكن أن نختلف فيه كلنا فى إطار مرجعية إسلامية. وأكثر من ٩٥ فى المائة من حياة الناس هى من الأمور الخاضعة للاجتهاد. وعظمة الاجتهاد فى الإسلام هو نسبيته والإسلام هو الذى يقول إن المجتهد إذا أصاب فله أجران وإذا أخطأ له أجر.

والإسلام هو الدين الوحيد الذى يقول أيضاً بتغير الاجتهاد زماناً ومكاناً وظرفاً وحالاً وشخصاً. الفتوى تتغير من شخص إلى شخص والحال يتغير، فهذا كله يقول بنسبية الأمور، وليس بإطلاقها. ولكن كيف يمكن هذا فى ظل مناخ قلق وفى ظل مناخ متوتر.

وصحيح أن أحد أسباب شعبية التيار الإسلامى هو فشل الآخرين. صحيح. ولكن هو الحال فى الديموقراطية الغربية أيضاً حيث لا تعتمد الأحزاب السياسية فقط على برامجها ولكن على فشل الآخرين. ولولا فشل

الآخرين ما نجح حزب معارض، لأنه إذا كان الحزب الذى يحكم ناجحا سيعود للحكم، وإذا توليت الحكم وفشلت، فأنا أرضى بالاحتكام للشعب. ومستعد لأن نضع الوثائق اللازمة لكل الفصائل السياسية التى تتفق على ما قاله الدكتور مصطفى حول التراضى وقضية تداول السلطة، ونبذ العنف والأمة مصدر السلطات هذه قضايا نحن متفقون عليها وقد التزم بها الإخوان المسلمون عندما شاركوا فى الحكومة فى الأردن وتركوها ويشاركون الآن فى حكومة فى اليمن، ويمكن أن يتركوها.

د. **عمرو عبد السميع**: سبق أن تكلمنا عن أوضاع الإخوان فى الأردن وخصوصيتها؟.

د. **عصام العريان**: نعم، لقد أشرت إلى وجود وثيقة وأنا مستعد لمثل هذه الوثيقة. والدكتور العوا قال: إن التيار الإسلامى يقبل بالدستور الحالى وكل القوى السياسية - كما قال الدكتور نور - متفقة على أن الدستور الحالى فى حاجة إلى تعديلات. والتعديلات التى طلبها الدكتور عمارة تتفق مع التعديلات التى طلبها الدكتور نور. وكان الإخوان وحدهم الذين اعترضوا فى لقاء الأحزاب، على أن يتم تعديل الدستور بإرادة فوقية، أو بجمعية غير منتخبة. قلنا الدستور الحالى إذا تم تغييره بطريقة غير التى نص عليها الدستور سيكون انقلاباً دستورياً. وإذا انقلبنا اليوم على الدستور، سننقلب عليه غدا، لكننا نغيره بالطريقة الدستورية، بأن تجرى انتخابات حرة، وإذا جاء أكثر من الثلث وعندهم رغبة فى تعديل الدستور ثم حظوا بأغلبية الثلثين، يغيرون المعانى التى يريدون أن يغيروها فى الدستور. فهذه القضية هى إحدى القضايا التى يطلب الدكتور مصطفى التراضى عليها. فلنتفق على الوسيلة التى يمكن أن نتراضى عليها. فليكن هناك حوار بعيد حتى عن السلطة بين القوى السياسية المختلفة للتراضى على هذه الوثيقة. ولا أفشى سراً أيضاً أننى قلت للدكتور وحيد هذا الكلام أكثر من مرة.

د. **مصطفى الفقى**: نخشى أن تكون هذه مناورة، أو كما يقال فى المثل الشعبى «جر رجل».

د. **عصام العريان**: لا. ليس كذلك وأنا أدعى أن الإخوان المسلمين وقعوا على مثل هذا التراضى، عندما اتفقوا مع كل الأحزاب السياسية فى ٥ فبراير ١٩٨٧ على وثيقة الديموقراطية ، وعندما وقعوا فى ١٩٩١ مع الأحزاب على وثيقة أخرى، وعندما وقعوا للمرة الثالثة مع الأحزاب عقب الدعوة للحوار الوطنى آخر العام الماضى.

إذن ماذا تطلب منى أكثر من هذا؟ قضية غير الإسلاميين وتقييمنا السياسى لهم، أنا الآن أقول ولا أفشى سراً أنه نتيجة حوار طويل داخل الإخوان المسلمين ليس فقط على المستوى المحلى ولكن على مستوى عالمى، تم التراضى تماماً على أن الإخوان المسلمين فى إعلان مبادئهم للكافة يقبلون بالتعددية السياسية. فالدولة حتى إذا حكمها حزب إسلامى لا تضع قيوداً على حق الآخرين فى تنظيم جماعاتهم السياسية، وأن أى تجاوز لا يعالج أبدا بحظر من الدولة، ولكن عبر قضاء حر مستقل محض هو الذى يفصل. وهذا ما يحدث فى أية دولة لها دستور فى معالجة من يخرج عليه. وهنا سؤال: ما المقصود بغير الإسلاميين؟ غير الإسلاميين بالمعنى الدينى هم غير المسلمين . . و غير الإسلاميين بالمعنى السياسى هم من يعتقدون أن مرجعيتهم السياسية والفكرية والحضارية غير الإسلام. وأنا أقول إننا بحاجة فعلا إلى أن تتطور الحياة السياسية الحاضرة تطوراً سلمياً متدرجاً لنصل إلى اقتناع كلنا متفقون عليه، فالأستاذ لطفى بفكره الاشتراكى يقول أنا عندى مرجعية فى الإسلام، والدكتور مصطفى بفكره القومى يقول أنا عندى مرجعية فى الإسلام. فما الذى يمنع فى إطار هذه المرجعية للإسلام من طرح اجتهادات مختلفة، وكلنا إسلاميون فى الجوهر؟

د. **عمرو عبد السميع** : نور فرحات سألك عم تتميز به عن التيارات الأخرى؟.

د. **نور فرحات**: أنا أقصد من كلام د. عصام ومن كلام الدكتورالعوا، أننى

لا أشعر بوجود فرق بيننا وبينكم. فهل هذا كلام على الطاولة، أم موقف سياسى؟

د. عصام العريان: بالقطع موقف سياسى.

د. نور فرحات: إذا كان هذا موقفاً سياسياً، فما تفسير الاستقطاب الحاصل، ولماذا يريد التيار الإسلامى أن يحكم؟

د. عصام العريان: لقد دار صراع طويل على مدار أكثر من ٣٠ سنة ولا يزال إلى الآن، فى بلاد عربية بين الإسلاميين والقوميين. وإذا رجعت إلى نصوص كتبها حسن البنا، وأثبتها مصطفى الفقى فى كتابه عن «تجديد الفكر القومى»، تجده يقول بالوحدة العربية، وأن الإخوان المسلمين يعملون للوحدة العربية، وهذا موجود فى رسائل الإمام الشهيد. إذن فيم كان الصراع بين هذين التيارين؟ لأنه كانت هناك ظروف تاريخية وأسباب سياسية أدت إلى مثل هذا الصراع، رغم أن الإخوان جنباً إلى جنب وكتفا إلى كتف صنعوا ثورة ١٩٥٢ مع تنظيم الضباط الأحرار. وكان فى قيادة تنظيم الضباط الأحرار أعضاء فى الإخوان المسلمين. فهل كان الإخوان يقولون إن هؤلاء غير إسلاميين؟ بالقطع لم يحدث. وأكثر من هذا أنا أدعو إلى فكرة إسلامية جامعة تجعل كل أصحاب الرؤى وكل أصحاب الاتجاهات يجدون مرجعيتهم فى هذه الفكرة ويعبرون عنها فى تعددية تثرى المجتمع الإسلامى وتثرى الدولة التى ستكون مرجعيتها الإسلام. ونستطيع من خلال هذا التنوع أن نقدم للعالم شيئاً جديداً يساهم فى بناء حضارة عالمية ليست حكراً على الرجل الأبيض القوقازى ولا حكراً على الحضارة المسيحية الغربية. ويقوم الإسلام بدور فيها، كما كان له من قبل نفس الإسهامات المشرقة المضيئة. طبعاً قضية الممارسات العنيفة موقفنا واضح منها منذ البداية، ويكفى أن الإمام الشهيد أكد هذا فى إدانته لحادث محكمة الاستئناف، وأنا أشكك تماما فى أن يكون الأستاذ البنا وافق على ما صنعوه.

د. عمرو عبد السميع : نحن نتكلم عن نصوص موجودة؟.

د. عصام العريان: نرجع إلى هذه النصوص، الإمام الشهيد أدان هذا الحادث ببيان من أقوى البيانات وكان فى آخر حياته، لأنه اغتيل بعدها وقال بوضوح «ليسوا إخواناً وليسوا مسلمين» وهذا البيان دفع الذى اغتال النقراشى إلى أن يعترف اعترافات تفصيلية. وكان حسن البنا بالقطع يدرك أبعاد ما سيترتب على بيانه. أما ادعاء البعض بأنه كان موافقاً لكى يبرروا ما فعلوه، فأعتقد أنه مخالف للحقيقة.

د. عمرو عبد السميع : دكتور وحيد - مع الاحتفاظ بحقك فى كل التعقيبات - سؤالى لك عن أن مصر عرفت منذ الثمانينيات صيغاً عديدة للتحالف الحزبى بين بعض الأحزاب القائمة وبين فصائل من التيار الدينى. لكن هذه الأحزاب وبالذات حزب العمل كان مجرد ورقة تلعب من جانب الدولة ومن جانب التيار الدينى لتجنب المواجهة أو اعتراف كل منهما بالآخر . . فهل هذه اللعبة قابلة للاستمرار، هل يمكن أن نقول إن حزب العمل مازال صيغة مقبولة من الجانبين أى الدولة والإخوان؟

د. وحيد عبد المجيد: التحالفات الحزبية التى ظهرت على الساحة السياسية المصرية خلال الثمانينيات، سواء هذا التحالف أو غيره كانت نتائج ظروف معقدة وقيود على التطور السياسى الطبيعى. ولذلك فهى بطبيعتها تحالفات مؤقتة مرتبطة بالظروف التى ولدتها وأظهرت الحاجة إليها. ويبدوا أنها وصلت الآن إلى مرحلتها الأخيرة، وخصوصاً مع تطلع تيار الإخوان إلى تشكيل حزب سياسى . فقد وصل هذا التطلع لديه إلى مستوى غير مسبوق، وأصبح موضع توافق عام داخل هذا التيار، بعد أن كان موضع خلاف لفترة طويلة، وليس فقط بسبب القيود المفروضة على إمكانية تشكيل حزب إسلامى. فقد كانت هناك خلافات داخل الإخوان حول مدى صحة هذه الخطوة ويبدو الآن أن التيار الغالب أصبح يميل إلى الحصول على تمثيل سياسى مشروع أو مصرح به. وهذا هو موضوع الندوة فى الأساس، وهذا ما يثير كل الأسئلة التى طرحت فى هذه الندوة وغيرها كثير، لأن هناك مشكلات متعددة سواء مشكلات قانونية أو مشكلات سياسية.

والحقيقة كما أشار الدكتور سليم العوا أنه فى ظل قانون الأحزاب لا توجد مشكلة مباشرة فى إنشاء حزب إسلامى إذا استوفى الشروط التى تؤهله لأن يكون حزباً سياسياً وليس حزباً دينياً، وهذا النص فعلاً - كما قال - يحظر الأحزاب التى تقوم على أساس التفرقة بسبب الدين أو العقيدة إلى جانب أمور أخرى مثل الجنس والأصل، أو على أساس طبقى أو فئوى. فالقضية هنا هى قضية التفرقة. لكن هذه ليست قضية قانونية فقط. يعنى لا تحل بمجرد أن يعلن التيار الذى يريد تشكيل حزب إسلامى أن هذا الحزب مفتوح للجميع. المشكلة فى الحقيقة مشكلة عملية ومشكلة سياسية أكثر منها مشكلة قانونية، لأن التفرقة تحدث عملياً إذا تحدث هذا الحزب باسم الإسلام، واعتبر نفسه الممثل للإسلام عندئذ تحدث هذه التفرقة عملياً بشكل طبيعى عندما يرفع شعار «الإسلام هو الحل» أو يخوض الانتخابات فيدعو الناس إلى انتخاب الإسلام وليس انتخاب هذا المرشح أو هذا البرنامج. هنا تحدث التفرقة فى الحقيقة، ومن هنا تأتى المخاوف التى تم التعبير عنها لأنه بالقطع عندما أخوض الانتخابات منافساً للدكتور عصام الذى يطالب الناخبين بانتخاب الإسلام فى شخصه، فهو هنا يقضى على المساواة وتكافؤ الفرص فى هذه الانتخابات أى يقوض الأساس الضرورى لأى تطور سياسى سلمى. فهو يضعنى فى هذه الحالة أمام خيار صعب: فإما أن أزايد عليه وأدعى أننى الذى أمثل الإسلام لا هو، وربما نكفر بعضنا البعض، أو أن أنسحب من الساحة. فهذه هى المشكلة الأولى بأن التفرقة تنعكس على الممارسة السياسية وتؤثر سلبا على التنافس الحر بين التيارات السياسية وبين المرشحين فى أى انتخابات ويرتبط بهذا أيضاً قضية الموقف من الديموقراطية ومن التعددية لقد انتقلنا الآن إلى مرحلة الديموقراطية العالمية، وهى تجربة عالمية أو تتجه لأن تكون عالمية ولايمكن أن تتخلف عنها فهنا القضية هى حقيقة موقف التيار الإسلامى، أو تيار الإخوان الذى تحدث عنه الدكتور عصام بشكل محدد من المسألة الديموقراطية.

والحقيقة أن ما قاله الدكتور عصام كلام مهم، وليست هى أول مرة يقال فيها هذا الكلام، لكنه لا يمثل تيارا سائداً لا داخل الإخوان ولا فى الحركة الإسلامية بشكل عام. وهذا ما يدفع إلى وجود مخاوف مشروعة لدى تيارات أخرى، لأن ما عبر عنه الدكتور عصام لايكفى فى هذا السياق.

لطفى الخولى: هل تعنى أنه غير مقبول؟.

د. وحيد عبد المجيد: لا.. هو يمثل بداية طيبة، لكن لايكفى لتقديم موقف واضح ومتماسك من المسألة الديموقراطية.

فنحن فى حاجة إلى بلورة موقف واضح من قضايا إجرائية ومفهومين محددين، فعلى سبيل المثال، هل التعددية محصورة فى الإطار الإسلامى أم تعددية بالمعنى الواسع يشمل مختلف التيارات، يعنى من الممكن تصور أن يقبل التيار الإسلامى بتعددية للتيارات الإسلامية المختلفة، وهذا موجود فى إيران بشكل أو بآخر، رغم أنه غير موجود فى السودان، فالإخوان المسلمون فى السودان يعانون من متاعب شديدة والدكتور عصام تطرق فى نهاية كلامه إلى مسألة المرجعية الإسلامية وقال إن الجميع يتفقون على مرجعية إسلامية.

. لكن التعددية الحقيقية تفترض القبول بتعدد المرجعيات وليس بتعدد الفرق فى إطار مرجعية واحدة، أيضاً يحتاج الأمر إلى بلورة قضايا مفهومية وخصوصا القضايا التى تثير الالتباس، مثل قضية الشورى وقضية الحاكمية، هذه القضايا تحتاج إلى فهم محدد وواضح وموضع قبول واسع من التيار الإسلامى أو من تيار الإخوان بشكل محدد، أيضا مسألة طبيعة الدولة التى أثيرت فى النقاش أيضا، قد يكون صحيحاً أنه لا توجد دولة دينية فى الإسلام، لكن توجد دولة رسالية والدولة ذات الرسالة، حتى إذا لم تبدأ شمولية، يغلب عليها بشكل طبيعى الطابع الشمولى فى مرحلة أو أخرى من مراحل تطورها.

د. عصام العريان: لكن أميركا دولة رسالية!.

د. وحيد عبدالمجيد: لا . . أميركا ليست دولة رسالية.

وحتى إذا كان البعض يعتبرها كذلك، فهذا يستند إلى ما تزعمه من نشر الديموقراطية فى العالم، وهذه مسألة خارج إطار موضوعنا. . فالمشكلة كما قال الأستاذ لطفى إن هناك حججاً متعارضة ولكل منها وجاهتها، يعنى عندما يقول التيار الإسلامى إنه لا يمكن الحكم على النوايا فهذا صحيح، لكن الأمر بالفعل ليس قاصراً على نواياه، وحتى الدكتور عمارة استخدم مثلاً ذا دلالة مهمة؛ وهو «الدار دار أبونا والغرب بيطردونا» لا، الدار لا ينبغى أن تكون دار البعض فقط، لابد أن تكون الدار داراً للجميع، وأن تتوفر قناعة بأن هذه الدار للجميع وليست لأحد دون غيره، القناعة بأن هناك شركاء فى هذا الوطن وأن لهم حقوقاً متساوية فى السعى لبناء الوطن من منظورات مختلفة، وأن الناس يختارون المنظور الملائم أو الذى يرونه ملائما فى مرحلة أو فى أخرى من خلال الانتخاب، وأيضا الاعتقاد بأن أغلبية الأمة هى مع التيار الإسلامى السياسى هو اعتقاد ينطوى على نوع من التوجه الشمولى فسيادة هذه القناعة تدعو إلى الاستهتار بالآخرين، وإلى القسوة عليهم، وتدعو إلى عدم أخذهم فى الاعتبار على أساس أنه ليس لهم نصيب كبير فى هذه الأمة، فهناك إذن قناعات راسخة لدى التيار الإسلامى السياسى يحتاج إلى جهد للتخلص منها، أو لتحجيمها لديه، فيما يتعلق بنظرته لنفسه ونظرته للآخرين، وهناك بالفعل بدايات لهذا داخل تيار الإخوان، لكن لاتمثل تياراً رئيسياً، وحتى إذا أخذنا معيار الدكتور عصام لمن شاركوا فى عمليات انتخابية محلية أو عامة فهم فى النهاية عدد محدود، نحن نتكلم عن حفنة محدودة من القيادات ليس بالضرورة أن تكون مؤثرة، يعنى هناك مؤشرات مثلاً على أن المرشد العام الراحل المرحوم عمر التلمسانى لم يكن مؤثراً بالقدر الكافى رغم أنه كان الرجل الأول، لم يكن مؤثرا فى قواعد الجماعة أو لم يتح له أن يكون مؤثراً، لأن فريقا آخر أقام حائطا بينه وبين قواعد الجماعة.

ولو كان قد أتيح لهذا الرجل أن يؤثر تأثيراً فعلياً فى قواعد وكوادر هذه

الجماعة لحدث تغير كبير أكبر بكثير مما نراه الآن فى توجهاتها.

د. عصام العريان: هذا غير صحيح.

د. وحيد عبد المجيد: ربما تكون النظرة من الخارج مختلفة عنها من الداخل.

لكننى ألاحظ أن المرحوم عمر التلمسانى كان لديه توجه منفتح على التيارات الأخرى، بقدر لا يتوفر لدى معظم عناصر الحرس القديم، ولا أريد أن أذكر أسماء، لكن هؤلاء يختلفون عنه كثيراً وليسوا من نوعيته، يعنى ليس لديهم هذا القدر من الانفتاح، وهذا القدر من التسامح يعنى المرحوم عمر التلمسانى كان يمثل ظاهرة لو كان قد أتيح لها أن تؤثر تأثيراً حقيقياً فى هذه الجماعة، لاختلف الحال كثيراً فى الوقت الراهن، لكن الذين اختلفوا معه فى قيادة هذه الجماعة كانوا أكثر نفوذاً منه، فى داخل تنظيمها وأكثر قدرة على التأثير والتوجيه، ويبدو أنهم تركوا له القيام بدور العلاقات العامة، يعنى حصروه فى قمة الجماعة لينشغل فى القيام بدور مع التيارات السياسية الأخرى أكثر من التأثير على الجماعة نفسها، لكن وجود مثل هذه الظاهرة كان - فى حد ذاته - بداية للتطور بل التحول فى موقف هذا التيار من المسألة الديموقراطية ونرجو أن تسمح الظروف باستمرار هذا التطور وتدعيمه، لأنه من الصعب أن نتصور إمكانية مشاركة التيار الإسلامى بفعالية فى الساحة السياسية بدون حدوث هذا التطور وبدون أن يأخذ مداه، لكن حتى الآن الدكتور مصطفى الفقى قال إن النغمة المعتدلة ليست غالبة، وأنا أعتقد أن هذا صحيح، ومع ذلك فهناك بدايات تطور إيجابى لاننكره.

ولكى يكون الحزب الذى يمثل تيار الإخوان حزباً سياسياً، وليس حزباً دينياً، يحتاج لتدعيم هذا التطور حتى تتوفر له بعض الشروط الأساسية، وأولها ألا يحمل هذا الحزب اسم الإسلام يعنى ألا توجد كلمة الإسلام فى الاسم، وألا يكون طرحه الأساسى معتمداً على النصوص الدينية، يعنى فى الأردن مثلا الظروف تساعد على وجود حزب يحمل اسم جبهة العمل

الإسلامى، لكن فى اعتقادى أن ظروف مصر مختلفة، ومن الضرورى أن يكون برنامج هذا الحزب ملتزماً التزاماً واضحاً وقاطعاً بالديموقراطية، وأن يكون هذا الالتزام معياراً للعضوية فى هذا الحزب فإحدى المشكلات التى ستظهر فى حالة وجود مثل هذا الحزب تعدد الخطاب السياسى، أى وجود مجموعة من الخطابات السياسية المتناقضة الصادرة عن هذا الحزب، كما حدث على سبيل المثال فى الجزائر فى جبهة الإنقاذ، فقد صدرت عنها مجموعة من الخطابات السياسية المتناقضة، لأن البرنامج لم يكن حاسماً فى هذا.

فبرنامج جبهة الإنقاذ لم ترد فيه كلمة الديموقراطية مرة واحدة، فقد استخدم تعبيرات أخرى وكان المضمون الذى أعطاه لها قريبا بدرجة أو بأخرى من الديموقراطية لكن لم يرد فيه تعبير الديموقراطية، وبالتالى لم يكن هناك حرج على الشيخ على بلحاج عندما يهاجم الديموقراطية ويعتبرها كفراً.

د. عصام العريان: ليس على بلحاج وإنما عبد القادر مغنى.

د. وحيد عبدالمجيد: هما من نفس التيار، وعندما كان أحدهما يلعب بالديموقراطية، لم يكن يخالف برنامج الجبهة، لأن هذا البرنامج لم ترد فيه كلمة ديموقراطية وليس فيه التزام بالديموقراطية، وهذا هو ما أثار المخاوف، وبالتأكيد الانقلاب على التجربة الديموقراطية فى الجزائر مدان، لكن هناك ظروفاً مهدت له، وأدت إليه، وهناك قوى سياسية جزائرية لايمكن لأحد أن يشكك فى ديموقراطيتها تواطأت مع الإنقلاب، بسبب إحساسها بالتحول الشديد الذى أبدته تيارات فاشلة داخل جبهة الإنقاذ، وكان التيار المتسامح أو التيار الأقرب إلى الديموقراطية فيها محاصراً وكان خطابه خفيض الصوت لا يكاد يسمع، فى الوقت الذى كان المعادى للديموقراطية يهيمن على الساحة، رغم أن الجبهة لم تحصل على الأغلبية فى هذه الانتخابات، يعنى ليس صحيحاً أن جبهة الإنقاذ حصلت على أغلبية فى الانتخابات الجزائرية، ونعود إلى الأرقام والى النسب، جبهة الإنقاذ حصلت على ٤٢ فى المائة من الذين صوتوا

فى الجولة الأولى، وكانت نسبتهم ٥٨ فى المائة من المسجلين فى جداول الانتخابات، يعنى حصلت على حوالى ربع أصوات المسجلين فى الجداول، وبالأرقام كان المسجلون فى الجداول حوالى ١٣ مليونا ونصف المليون، والذين شاركوا أى الذين ذهبوا الى صناديق الاقتراع كانوا حوالى ٧ ملايين و٧٥٠ ألفا، وجبهة الإنقاذ حصلت على ٣ ملايين و٢٦٠ ألفا تقريبا.

وهذه النتيجة لا تمثل أغلبية، ولا تبرر اتجاه جبهة الإنقاذ إلى التغول وإلغاء القوى الأخرى.

د. **مصطفى الفقى**: الأصوات الغائبة التى لم تحضر لم تكن بالضرورة مع التيار الإسلامى، فهذا التيار بطبيعته، ولأنه صاحب فكر كفاحى رسالى، يحشد كل أنصاره فى الانتخابات، يعنى الأغلبية الصامتة لو حللنا أصواتهم سنجد أن النسبة الغالبة فيها ليست مع التيار الإسلامى السياسى.

لطفى الخولى: هذا تحليل للنتائج لكن يظل من الناحية الديموقراطية أن نسبة ٤٢ فى المائة هى أعلى نسبة وهذه هى القضية.

د. **عصام العريان**: وأنا أختلف مع قصة الأغلبية الصامتة التى يتكرر الحديث عنها، ولنأخذ النقابات المهنية المصرية كمثال، فعندما أرغمت الأغلبية على الحضور، لم تتغير وظل الاتجاه الإسلامى يحصل على أكثر من ٦٥٪ .

د. **وحيد عبدالمجيد**: القضية هى أن الاتجاه إلى الهيمنة الذى نزعت اليه جبهة الإنقاذ فى الجزائر لا تبرره النسبة التى حصلت عليها، يعنى هذا التغول قد يكون مفهوما فى حالة حزب حصل على ٧٠ أو على ٨٠ فى المائة من الأصوات وليس حزباً حصل على ٤٢ فى المائة من نصف الناخبين المسجلين فهذا الاتجاه إلى الهيمنة وإلغاء الآخرين يتعارض مع فكرة النسبية فى العمل السياسى.

يعنى لا يمكن لأى تيار أن يزعم لنفسه أن لديه أغلبية الأمة بشكل حصرى، فمن الممكن أن يحصل على تفوق أو تقدم بالمقارنة مع التيارات

الأخرى فى لحظة معينة، لكنه لا يهيمن عليها، ومن هنا القاعدة الديموقراطية بأن الانتخابات لا تؤدى إلى تفويض شامل كما تخيل بعض قادة جبهة الإنقاذ أو كما يتخيل كثيرون من أصحاب التوجهات الشمولية، سواء إسلاميين وغير إسلاميين.

فالانتخابات لا تؤدى الى تفويض شامل يتناول كل أوجه الحياة السياسية والاجتماعية، وإنما تؤدى إلى تفويض محدود لمدة محدودة زمنيا، ومقيد بالاتفاق العام وبالدستور الذى أقرت به القوى السياسية المختلفة ويقيد بالأسس التى يقوم عليها المجتمع السياسى، وبالتالى فهو ليس مطلق اليد فى أن يحدث انقلاباً فى كل أوجه الحياة السياسية والاجتماعية، وهو ما يثير قضية - ما الذى يمكن أن يترتب على حصول التيار الإسلامى على أغلبية برلمانية فى أى انتخابات؟ يعنى ما هو حجم التغيير الذى يريد هذا التيار أن يحدثه فى الإطار السياسى والاجتماعى والثقافى، ولابد أن يكون هذا واضحاً فى برنامجه.

لطفى الخولى: لكن هل هذه الأسئلة تطرح على أى حزب كشرط لحصوله على الشرعية؟ يعنى فعلا هناك نقطة جوهرية يثيرها الإخوان المسلمون، وهى أنك تفرض عليهم شروطا لا تطلبها من الأحزاب الأخرى، وأنا أعتقد أن هذه نقطة مهمة.

د. عمرو عبد السميع: هل يعنى ذلك أن المخاوف من الأحزاب ليست كالمخاوف من هذا التيار؟.

لطفى الخولى: أنا أقول إن هذه المخاوف تأتى من أن هذا التيار يوظف خطاباً دينياً بقيم مطلقة فى ساحة سياسية، وبالتالى يختلط الأمر على الناس وبذلك لا نكون إزاء معركة سياسية وخلاف فكرى وسياسى على أساس برامج، لكن أنا لا أستطيع، لأنه حزب ذو طبيعة سياسية إسلامية، أن أضع شروطاً له مختلفة عن شروط بقية الأحزاب الأخرى، إذا التزم بأنه حزب سياسى ويجرى عليه مايجرى على أى حزب، ونحن الآن نقترب من الموضوع الحقيقى المتعلق

بالخصوصية، على أساس أنه من التاريخ ومن الوقائع الحديثة هناك احتمال قوى جداً لأن يستخدم هذا الحزب العنف، سواء العنف السياسى أو العنف الدموى لو احتكر السلطة. هذه هذ القضية.

د. وحيد عبدالمجيد: ومن قبل احتكار السلطة أيضاً، أى منذ أن يبدأ التنافس السياسى ولذلك فإن خصوصية هذا التيار تفرض وجود حد أدنى من الضمانات.

دكتور عصام لم يمانع فى وجود ضمانات، وهذه الضمانات فعلاً لصالح التيار الإسلامى كما هى لصالح التيارات الأخرى، كما يتضح من تجربة السودان والقيود المفروضة على تيار الإخوان فى السودان الآن، رغم أنه تيار إسلامى، ومع ذلك فهو محاصر ولا يستطيع التعبير، ولا أعرف هل اطلع عصام العريان أم لم يطلع على ما حدث فيما سُمى فى السودان أخيرا بلقاء المناصحة الذى أقامه البشير مع بعض الشخصيات، وتحدث فى هذا اللقاء الدكتور عصام البشير من قيادة الإخوان بالسودان وكان طلبه الأساسى هو الفصل بين الإسلام وتطبيقات المسئولين بحيث تكون تصرفاتهم قابلة للنقد، ولا يكون نقدهم نقدا للإسلام، وعدم إلباس تصرفات المسئولين ثوب القداسة والعصمة لأنها اجتهادات يشوبها الصواب والخطأ.

يعنى هذا حتى فى العلاقة بين التيارات الإسلامية بعضها البعض، وغداً ستطالب تيارات من داخل جبهة الترابى نفسها بهذا، لأن من يبدأ باستبعاد غير الإسلاميين ينتهى باستبعاد الإسلاميين أنفسهم، فهذه الضمانات هى فى صالح التيار الإسلامى كما فى صالح التيارات الأخرى، ولا تمثل نوعاً من فرض الشروط المتعسفة على هذا التيار بالذات من دون التيارات الأخرى، ومع ذلك فكل التيارات مطالبة أن تكون لديها برامج تتضمن التزاماً قاطعاً.

د. عمرو عبد السميع: أصبحت لدينا قضايا وأسئلة عدة حول موضوع الحزب السياسى للتيار الإسلامى فى مصر. ولدى محمد عمارة بعض التعقيبات.

د. محمد عمارة: لقد شعرت من كثير مما أثير فى هذه الندوة أن الإسلاميين مطالبون بأن يقدموا إجابات وأطروحات تتفق مع ما لدى الآخرين. وهذا عين نفى التعددية. مطلوب أن تكون المفاهيم التى يقدمها الإسلاميون هى مفاهيم الآخرين. إذن أين هى التعددية؟ يعنى إذا كان مطلوباً من الإسلاميين أن تكون إجاباتهم وأطروحاتهم وبرامجهم يرضى عنها الآخرون، فهذا عين الشمولية ونفى التعددية. أنا أقول ليس هذا هو المطلوب. المطلوب هو احترام الاختلاف وتقنين آداب الاختلاف، والاتفاق على آليات لحل الخلافات سلمياً. أنا أقول بين الشورى والديموقراطية أوجه اتفاق وأوجه اختلاف. آليات الديموقراطية تجربة إنسانية لا خلاف عليها. لكن الديموقراطية تتيح لممثلى الأمة أن يحلوا الحرام الدينى ويحرموا الحلال الدينى. وهذا فى الشورى ممنوع، لأن مفهوم الحرية فى الإسلام مختلف عن مفهوم الحرية فى الحضارة الغربية. مفهوم الحرية فى الحضارة الغربية هو حرية الإنسان سيد الكون. ومفهوم الحرية فى الإسلام هو الإنسان الخليفة عبد الله سبحانه وتعالى، وحريته لا تصل إلى أن يحل الحرام وأن يحرم الحلال. أنا لدىّ مفاهيم إسلامية لا أقول إنها متناقضة مع المفاهيم الأخرى، وإنما متميزة عما لدى الآخرين. وعندما تتناقض، سأفتخر بأننى صاحب مفاهيم إسلامية تتناقض مع الآخرين. وأنا لست الذى يقلد الآخرين ويقدم المفاهيم التى يرضى عنها الآخرون. أنا ابن حضارة مثلت - عندما احتكمت لهذه المفاهيم - العالم الأول على ظهر هذا الكوكب لأكثر من عشرة قرون. وابن حضارة إذا التزمتُ بحاكميتها ستكون عزتى من عزة الله ومن عزة رسوله. أنا لست الذى أشعر بالهزيمة النفسية أمام المفاهيم الغربية كى أقدم المفاهيم التى يرضى عنها الآخرون. لنكن صرحاء، نحن والعلمانيون مختلفون. لكن نريد أن نقنن آداب الاختلاف وحل الخلاف بوسائل سلمية وبالاحتكام لصناديق الاقتراع.

والنقطة الثانية هى أننى أحسست بأن الطرح الإسلامى غير مفهوم، وهذه مشكلة.

لطفى الخولى: لماذا لا تقولون ما يفهم؟

د. محمد عمارة: لأنه قد لا تكون هناك قنوات الحوار التى تجعلنا نفهم بعضنا البعض، وهذا عيب من عيوب حياتنا الفكرية وحياتنا السياسية. وحجب التيار الإسلامى المنظم يمنعه من أن يقدم البرنامج، فالذى يقدم برنامجاً للأمة هو الحزب المعترف به، أما إذا كان هناك حزب غير شرعى هل يستطيع أن يقدم برنامجاً؟ ومن هنا أحسست بأن الكثير من المفاهيم - التى تبدو فى تقديرى شديدة الوضوح - غير مفهومة. فمثلا يقال أين هى النظريات السياسية وأين هى المفاهيم الواضحة؟ وما هو الموقف من كذا وكذا؟ وأنا شخصياً أعرف أن هناك مئات الكتب فى المكتبة العربية والإسلامية التى تقدم الكثير من الإجابات على هذه القضايا. لكن حياتنا الفكرية - حقيقة - تجعل هناك حواجز أمام التواصل.

د. عمرو عبد السميع: لكن أى هذه الكتب يتبناها الفكر الإسلامى؟

د. محمد عمارة: أنا أقول إن الحالة الإسلامية أكبر من الحركات الإسلامية. الحالة الإسلامية، أو أو ما نسميه باليقظة الإسلامية، فيها تيارات فكرية ومفكرون ليسوا ملتزمين بالحركات. وهناك حركات غلو، وهناك جماهير متعاطفة مع الإسلام. كل هذا داخل فى تيار المد الإسلامى. ومطلوب مشاركة كل هؤلاء فى صياغة المشروع الإسلامى، كما أنه مطلوب الحوار مع التيارات الفكرية الأخرى حول هذا المشروع. فمشروع الوطن ليس ملكاً فقط للإسلاميين، وإنما ملك لكل تيارات الفكر. أنا أقول إن من حق كل تيار فكرى أن يطالب الإسلاميين بالبرنامج الواضح. ومن واجب الإسلاميين أن يقدموا برنامجا واضحا، وأن تكون لهم وثائق معلنة فيها تحديد للأمور وضمانات من وجهة نظرهم تطمئن الآخرين، لكن المطلوب أيضا أن يُتاح لهم الفرصة كى يقدموا هذه الضمانات، مطلوب الاعتراف بهم ومطالبتهم بتقديم هذه الوثائق وهذا البرنامج، أنا مع ما قاله لطفى الخولى من أن الإسلام دين

ودنيا، لكن يهمنا منه الجانب الدنيوى، فالجانب المطلق ليس فيه خلاف لا فقط بين المسلمين، بل حتى غير المسلمين. فلا خلاف على أن هذا العالم له خالق، وأن الله سبحانه وتعالى يدبر هذا الكون وفيه حلال وحرام دينى، وأنا سألت فرج فودة فى مناظرة فى الاسكندرية: هل الحلال والحرام الدينى ملزم فى أمور السياسة والاجتماع، فقال إنه ملزم، يعنى هذه قضايا قد لا يختلف فيها كثير من الناس، ونحن نقدم وجهة نظر وهذا مكتوب، فنحن ضد جعل الدولة ديناً خالصاً ووحياً سماوياً، وضد تقديس الممارسات السياسية وضد إضفاء القداسة والثبات على المتغيرات الدنيوية، وأيضا ضد فصل الدين عن الدولة. ونقدم نظرية التمييز بين الدين والدولة، وأنا يمكن كتبت فى هذا، واكتشفت فى النهاية وسعدت سعادة كبيرة عندما وجدت أن السنهورى باشا فى العشرينيات كتب هذا الكلام، واستخدم مصطلح التمييز بين الدين والدولة، وليس الفصل بين الدين والدولة، أو الدمج بين الدين والدولة، أنا أقول إن ما هو مطروح هو النظام الدنيوى الذى يشير الإسلام إليه بعموميات ونحن سنتفق ونختلف فى نطاق النسبى وليس فى نطاق المطلق. والنسبى هو الاجتهاد، والاجتهاد تعريفه إسلامياً استنباط حكم ظنى، وليس استنباطاً مطلقاً، ولذلك كل مساحة الاجتهاد والسياسة هى من الفروع فى الإسلام وليس من أمهات العقائد وليست من العقائد الدينية حتى تكون معايير الاختلاف فيها كفر وإيمان، وإنما صواب وخطأ ونافع وضار.

وهذه مسائل بديهية فى الفكر الإسلامى، ولا خلاف على أن الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية هى فى إطار النسبى الذى له علاقة بالمرجعية الإسلامية فى قضية الاجتهاد. وأظن كلنا نعلم أن الإسلام فصّل فى الثوابت التى لا يختلف فيها اثنان من العقلاء، وحدد ضرورات الحفاظ على الدين والعقل والنفس والعرض والمال. هذه هى الأمور التى فصّل فيها الإسلام. وما عدا ذلك ترك الأمور عند فلسفة التشريع وليس عند تفصيلات التشريع، فلم يقنن، ومن هنا الفقه الإسلامى الذى سنستدعيه ونجدده. هذا إبداع الفقهاء فى إطار

كليات الشريعة الإسلامية فى إطار فلسفة تشريع متميزة. وليس لدينا قوانين جاهزة نقول إنها كلها قوانين آلهية أو أنها ستصادر اجتهادات الآخرين. أنا أقول إن مساحة النسبى هى المساحة الأساسية، وبالتالى لا خوف من التكفير، والإمام أبو حامد الغزالى قبل ألف سنة يقول إن نظرية الإمامة، وكل ما يتعلق بها، أى الدولة والسياسة، ليست مما فيه تكفير، وليست من أمهات العقائد.

د. عمرو عبد السميع: لكن هذا غير متفق عليه فى أوساط تيار الإسلام السياسى. فما قولك مثلا فى موقف عمر عبد الرحمن؟

د. محمد عمارة: أقول إن الحل هو أن نفتح الباب للحركات الأساسية والحركات المعتدلة والتيار الذى له بالفعل جماهير. وعمر عبد الرحمن فى أى ممارسة سياسية خالية من العنف، لا يستطيع أن يكون له تأثير، والتطرف موجود فى كل التيارات، فهل عندما نتحدث عن الماركسية نحتج بالألوية الحمراء وبالمنظمات الإرهابية؟ فى كل نسق فكرى هناك شذوذ وهناك عنف وهناك تيارات رفض وتيارات غضب. أما القول بأنه فى النسق الدينى المخاوف تكون أكثر من النسق العلمانى، فاسمحوا لى بأن أذكركم بأن ضحايا محاكم التفتيش الدينية فى الغرب - ونحن ضدها - لا تصل إلى عُشر معشار ضحايا النظم العلمانية. النظام الأميركى أباد ٤٠ مليون هندى أحمر و٤٠ مليون زنجى أفريقى، ناهيك عن ضحايا الحروب الكونية، وناهيك عن الإمبريالية والفاشية والنازية. كل هذا إفراز العلمانية.

ومع ذلك أعود للقول بأنه مطلوب ضمانات تقنن فى وثائق من قبل كل التيارات. والضمان الأول هو رقابة الأمة، لأن الحاكم سواء أكان علمانيا أو غير علمانى يمكن أن يستبد، والله تعالى يعلمنا أن الانفراد يؤدى إلى الطغيان «كلا إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى». فالإنسان يطغى إذا انفرد بالمال وإذا انفرد بالإدارة أو بالسياسة. لابد أن يستبد، فإذن نحن مع الضمانات، والضمان الأول ليس أن يكون النسق دينيا أو غير دينى، وإنما الضمان الأول هو رقابة

الأمة والتى يجب أن تقنن فى المواثيق. وهناك نقطة أخرى تتعلق بأن شعار «الإسلام هو الحل» قد يكون مخيفا.

لطفى الخولى: لم يقل أحد أنه مخيف. قيل إنه عنوان عام أو شعار.

د. **محمد عمارة**: وما المشكلة فى وجود عنوان، كأن أقول الطريق الاشتراكى والحل الاشتراكى والطريق الليبرالى والحل الليبرالى والطريق الديموقراطى.

لطفى الخولى: أسلوب الشعارات هذا هو الذى قادنا للانهيار.

د. محمد عمارة: لا، أنا أقول القضية ليست قضية شعار، إنما القضية أن أضع ضمانات، وأحتكم فى هذا الحل الذى سأقدمه إلى ضمير الأمة وصندوق الاقتراع، وليس إلى الانقلابات، وهذا هو الذى يميز بين ما يخيف وما لا يخيف.

وأنا أقول إننا كتيار إسلام سياسى من أشد أنصار التجديد فى الرؤية الإسلامية. ومرجعيتنا تقول إن التجديد سنّة من سنن الله التى لا تحويل لها ولا تبديل، بنص الأحاديث والقرآن. ومطلوب أن نمارس هذا التجديد ونتيح فرصة فتح الأبواب لهذا التجديد.

وموضوع أن الأمة مصدر السلطات هذا ليس موضوع خلاف أيضا. والنظرية الإسلامية تقول إن الله يستخلف الإنسان، والإنسان ممثل فى الأمة يستخلف الحاكم، وبالتالى مصدر شرعية الحاكم هو الأمة والتعاقد الدستورى.

أما موضوع النقل والعقل، فقد قدمنا نظريات متكاملة فيما يسمى بالعقلانية الإسلامية، وليس هناك تناقض بين العقل والنقل، والمقابل للعقل هو الجنون وليس النقل. وابن تيمية كاتب هذا، وحسن البنا كاتب هذا، وأنا كاتب دراسة عن الثوابت والمتغيرات فى اليقظة الإسلامية الحديثة، ورجعت إلى كلام الأفغانى وكلام محمد عبده وليس بينهما خلاف فى هذا الموضوع، وابن تيمية نفسه له عنوان كتاب «درء تعارض صريح المعقول مع صحيح المنقول».

د. نور فرحات: كيف يستقيم هذا الكلام مع ما بدأت به حديثك عن الحلال والحرام كقيود على سيادة الأمة؟

د. محمد عمارة: الأمور المقطوع فيها بالنسبة للحلال والحرام ملزمة بالنسبة للمسلم وليس فقط بالنسبة للإسلامى، وهى لا تتعارض مع العقل، فهناك فرق بين الأمور القطعية وبين الأمور الظنية، وهذا كلام مكتوب فإذا كان لدينا أمران قطعيان فلا يمكن أن يتعارضا وإذا كان الاثنان ظنيين، نبحث عن الأرجح منهما، فموضوع الثوابت الخمسة أو الضرورات الخمسة، هذه أمور مقطوع فيها، يعنى الأمور الثوابت التى لا تتغير هى التى فصلت فيها الشريعة. أما ما عدا ذلك فمن باب الفقه. وهذا يختلف باختلاف الزمان والمكان، ويختلف باختلاف الفقيه نفسه. يعنى أنا أقول إن المساحة الأكبر هى مساحة الاجتهاد وهى مساحة النسبى، ومن ثم فالأمور المقطوع بها فى الحلال والحرام هذه مساحة محدودة وملزمة للمسلم مطلق المسلم، بل أقول إنها ملزمة لمطلق المؤمن، بأى دين من الأديان.

لطفى الخولى: لقد قلت يا دكتور عمارة إنك تعطى - أيضاً - للمسيحيين المصريين حق تكوين حزب مسيحى تكون مرجعيته الإنجيل. وأريد أن أفترض جدلاً أنه من خلال صندوق الانتخابات جاء الحزب المسيحى وأخذ الأغلبية وأصبح هناك رئيس دولة مسيحى ورئيس حكومة مسيحى. وبالتالى حاولوا بالأغلبية التى لديهم - وهذا حقهم ديموقراطياً - أن يغيروا، الصياغة التشريعية والاجتماعية، فما موقف الحزب الإسلامى عمليا؟

د. محمد عمارة: يعنى ما تختاره الأمة لابد أن يحترمه الجميع، ابن تيمية الذى يتهم بأنه متشدد يقول ذلك.

لطفى الخولى: أريد رأى محمد عمارة وليس ابن تيمية.

د. محمد عمارة: أنا رأيى أنه إذا اختارت الأمة الحزب الشيوعى وليس فقط الحزب الليبرالى، فإننا نحترم اختيارها. وأنا أقول ما يأتى به صندوق الاقتراع

يجب أن يكون محترماً من كل الاتجاهات سواء أكانت مرجعيته إسلامية، أو دينية غير الإسلام، أو مرجعية علمانية، أو مرجعية ملحدة، مطلوب أن يكون هذا ميثاقاً يتفق عليه مختلف الفرقاء.

لطفى الخولى: يعنى تقبل مسيحيا فى الحكم؟

د. محمد عمارة: أقبله؟ وأقاومه بأن أدعو الأمة إلى التغيير.

لطفى الخولى: لكن هل تعتبر رئيس الجمهورية المسيحى شرعياً؟

د. محمد عمارة: أنا أقول إن هذا لن يحدث. وإذا افترضنا جدلاً أن هذا حدث، سأحترمه وأطيعه إذا اختارته الأمة.

وأنتقل الآن إلى الكلام عن السودان وعن إيران. وهذا أيضاً لون من تحميلنا مسئوليات لسنا أطرافاً فيها، يعنى أنا كتبت ضد تجربة الخومينى وولاية الفقيه فى العام نفسه الذى قامت فيه الثورة الإيرانية، وأعتقد أن الصيغة الإيرانية من الناحية المذهبية صيغة مرفوضة حتى من تيارات العنف والتشدد فى مصر. فهذه التيارات جميعها تيارات سنية. ونحن نؤمن بأن التجربة الإيرانية لها خصوصية مذهبية. ونظرية الإمام عند الشيعة هى أقرب إلى كنيسة إسلامية، وهذه قضية مختلفة تماما عما نتحدث عنه. أما موضوع النظرة إلى التاريخ، فأنا أقول إن هذا أيضاً محتاج إلى مراجعة.

وأنا مع القول بأن الدولة أصيبت بانحراف منذ وقت مبكر، لكن الدولة كان نطاقها محدوداً. والحضارة التى نباهى بها الدنيا، والتى يدعو الدكتور مصطفى إلى أن تكون هى المرجعية، وُلدت وتبلورت ونمت وازدهرت فى ظل انحراف الدولة، ومطلوب أن نعى أن الأمة هى التى صنعت هذه الحضارة وأن مذاهب الفقه والفكر والفلسفة والعلوم، وحتى العلوم الشرعية، ولدت وتبلورت فى ظل انحراف الدولة لأن الدولة كان نطاقها محدوداً. وجميع فقهاء الأمة كانوا مع الأمة، ابن تيمية مات فى سجن المماليك، وابن حنبل ومالك وأبو حنيفة تعرضوا للقمع، والشافعى نجا بأعجوبة. أنا أقول إن الذى صنع الحضارة

هى الأمة، والأوقاف التى هى الملكية العامة الحقيقية هى التى موّلت صناعة الحضارة الإسلامية، ونحن لدينا نسق متميز وإلا لو كان تاريخنا كله ظلاماً، كما يقول مثلا الدكتور فؤاد زكريا، فكيف وُلدت هذه الحضارة التى تعلمت منها الدنيا، والتى نباهى بها حتى الآن، والتى يدعو الدكتور مصطفى لأن تكون هى المرجعية. أنا أقول لدينا تاريخ نفتخر به، ولدينا انحرافات فى الدولة فى تاريخنا ونحن أول من كتب ضدها. لكن حتى لو قورنت بالانحرافات التى كانت فى تراث الأمم الأخرى، من الممكن أن نكون أفضل من غيرنا. ثم نحن لا ندعو للعودة إلى تجارب التاريخ. هل نحن ندعو إلى الهجرة من حضارتنا ومستقبلنا وتطبيق تجارب التاريخ؟ تجارب التاريخ خاصة بهؤلاء الذين جربوها، نحن نتعامل مع المنابع الإسلامية النقية والجوهرية وليس مع التجارب التاريخية. وتراثنا فكر إنسانى يؤخذ منه ويترك وهو مجرد شىء نستأنس به. يعنى لا نفرط فيه، لكننا لا نتقيد به، وأظن أن هذا كلام كتبه ممثلو كل تيارات الفكر الإسلامى، بمن فيهم حسن البنا الذى يقول إن الملزم لنا هو الكتاب والسنَّة، وليس مذاهب القدماء والتراث. ونحن لا نقيم حاجزاً من الفكر البشرى بين عقلنا المعاصر وبين هذه المنابع. المنابع التى لا تتحجر وإنما نستلهمها ونسترشد بها ونعيد تفسيرها بما يتفق مع المشكلات والمستجدات التى نعيش فيها.

أما الشروط التى وضعها الدكتور وحيد، فكأنه يقول كى أقبلك فلابد أن تتنازل عن ذاتك، فهو يطلب من الحزب الإسلامى التنازل عن كلمة الإسلام، والتخلى عن النصوص الدينية، والالتزام بالديموقراطية، لكن بأى معنى من معانى الديموقراطية: هل الديموقراطية الشعبية أو الديموقراطية الموجهة أو الديموقراطية الليبرالية؟

د. وحيد عبد المجيد: لا. المقصود هو الالتزام بآليات الديموقراطية وأظن أن هذا كان واضحاً.

د. محمد عمارة: الآليات، وأنا معك، فهذه تجارب إنسانية، ونحن من أول

المدافعين عنها. فنحن متفقون فى إجراءات وآليات الديموقراطية والمؤسسات الديموقراطية، لكن التخلى عن كلمة الإسلام والتخلى عن النصوص الدينية، أنا أقول هذا معناه أن يتخلى الإسلاميون عن مشروعهم وبالتالى إلغاء التعددية وأنا لا أشترط أن - يتخلى أحد عن كلمة الحزب الناصرى أو الاشتراكى أو الليبرالى.

د. وحيد عبد المجيد: هذه الأسماء الحزبية ليس فيها شىء مشترك بين كل الناس وكل التيارات، أما الإسلام فهو دين الأمة ولا يحق لأحد أن يحتكره ويرفع اسمه، على الأقل حتى يتعارف الرجل العادى على التمييز بين المسلم وبين ممثل الإسلام السياسى، ولا يحدث خلط.

د. محمد عمارة: وبالنسبة لموضوع التعددية فى المرجعية، فأنا قابل، ومطلوب من التيار الإسلامى أن يقبل بتعددية المرجعيات على اختلافها، وأن يكون فى الدولة الإسلامية حزب شيوعى، والحكم هو الأمة. فأن يكون هناك حزب قومى وحزب علمانى وكل التيارات الفكرية، هذا حق من حقوق الإنسان. ولابد أن يسلم التيار الإسلامى بتعدد المرجعيات.

أما موضوع الخوف من الدولة الإسلامية لأنها دولة ذات رسالة، فالديموقراطية رسالة، والاشتراكية رسالة والقومية رسالة، فلماذا آتى عند الإسلام وتخيفنى رسالته. ونحن نُغرب من الغرب لأننا غير مطابقين لرسالته الديموقراطية. وأنا أقول مطلوب منا جميعا أن نكون أصحاب رسالات، وليس موظفين، وآفتنا أن يتحول العمل السياسى عندنا إلى وظيفة وليس إلى رسالة.

والمخاوف مشروعة من الإسلاميين حيال غير الإسلاميين، ومن غير الإسلاميين حيال الإسلاميين. والمطلوب هو الحوار الذى يوضح وجهة نظر مختلف الفرقاء. وكما قلت مرة أخرى وفى النهاية أنه يقنن آليات وآداب الاختلاف ولا يلغى الاختلاف.

لطفى الخولى: ألا ترى يا دكتور عمارة، وكذلك يا دكتور عصام أنه كما

يقول الدكتور فرحات ظهرت فى هذه الندوة على الأقل أرضية مشتركة، وبالتالى إشكالية أن يكون هناك حزب أو أحزاب سياسية ذات مرجعيات إسلامية هى إشكالية مشتركة للجميع، ومسئولية مشتركة للجميع، والقضية الرئيسية هى العنف الدموى الذى أصبح ظاهرة عامة فيما يسمى بالبلاد العربية والبلاد الإسلامية. وبالتالى هو الذى يمنع ما نريده من الحوار. والحوار لكى يكون منتجاً وثرياً، لابد أن يشمل جميع الأطراف فى السلطة وفى المعارضة. والذى يمنع الحوار ويثير كل هذه المخاوف هو العنف. وأنا لا أعتقد أن الجماعات الإسلامية التى يمكن أن يكون خطابك وخطاب الدكتور العريان أو الدكتور العوا معبرين عنها، تقوم بالدور الأساسى مع الآخرين وليس فقط مع السلطة أو مع بقية الأحزاب فى تصفية هذا العنف، أو فى إبراء المجتمع من هذا العنف، وبالتالى محاولة الوقوف الجماعى ضد هذا العنف الذى يستخدم الراية الإسلامية ويستخدم العبارات التى نستخدمها نفسها بعد أن يؤولها، هو الذى يمنع عملية الحوار الثرى المنتج الذى يُخرجنا من هذه الدوامة.

د. محمد عمارة: أنا أولا شاكر للأستاذ لطفى لأنه بالفعل ذكرنى بموضوع العنف، فيقال إننا وجه آخر للعنف أو أننا نحمل العنف على أكتافنا. أنا أقول لنأخذ بلداً كمصر على سبيل المثال، ولنأخذ الحقبة التى نعيشها يعنى الثمانينيات والتسعينيات، وظاهرة العنف التى أصبحت ظاهرة عنف متبادل بين الدولة والجماعات وأخذت شكل الثأر القبلى بدليل توطنها فى الصعيد وحتى خارج الصعيد. كيف بدأت هذه الظاهرة؟ لقد بدأت فى عهد زكى بدر، وبدأت من الدولة، وأنا أقول هناك فارق بين عنف له نظرية وعنف حالات استثنائية.

د. عمرو عبد السميع: العنف هو العنف؟

د. محمد عمارة: لا عندما تكون ظاهرة لها نظرية، تصبح قضية مختلفة، ودعونا نناقش موقفنا نحن، يعنى أنا على سبيل المثال ومجموعة من المفكرين المستقلين، ماذا كان موقفنا من العنف؟ أنا من بداية السبعينيات وكثيرون معى كتبوا ضد مفاهيم الدولة الدينية وضد المفاهيم الشمولية وضد مفاهيم العنف،

أنا أول من كتب كتاباً ضد جماعة الجهاد، وهو «الفريضة الغائبة عرض وحوار وتقييم»، وكتبت عن السلطة الدينية وكتبت عن الحرب الدينية، وكتبت دراسة عن مظاهر الخلل فى الحركات الإسلامية المعاصرة. ولست وحيداً فى هذا، وأنا أزعم أن ما كتبته وغيرى من المفكرين المستقلين يجد صدى لدى الجماعة الكبرى التى هى جماعة الإخوان المسلمين، وموضع رضا منهم، وبالتالى ليس موقفاً سلبياً منى وإنما أغلبية التيار الإسلامى مع هذا النهج. ونأتى إلى نقطة ثانية لم نكن نتحدث فيها. نحن عرضنا على الدولة التدخل والوساطة لإيقاف نزيف الدم والعنف. وشهادة للتاريخ أن التيارات التى تلجأ إلى العنف كتبت إلينا رسالة شفهية وخطية تعهدت فيها بالالتزام بما نقرره. وكنا مجموعة من حوالى ٢٥ من العلماء غير المرتبطين بأى تنظيم من التنظيمات. وعرضنا هذا على الدولة، واتفقنا على أربع نقاط مع أجهزة الأمن، أولاها وقف التعذيب وقلت كيلا يكون فى هذا اعتراف بأن هناك تعذيباً، سنسمى هذا البند تحسين معاملة المقبوض عليهم والمسجونين ليهدأوا نفسياً، وكانت النقطة الثانية هى الإفراج عن غير المتهمين فى أى قضية، لا أمام القضاء ولا أمام النيابة، والثالثة أنهم لا يُحاربون فى أرزاقهم عندما يخرجون ويُتركون ليعبدوا ربهم كما يشاءون. والرابعة هى المساجد الأهلية. وقلنا لأجهزة الأمن، أنتم ترفضون أن يخطبوا فى هذه المساجد. ونحن لا نريدهم أن يخطبوا لأن أغلبهم شباب قليل العلم. وهم يرفضون أن يصلوا خلف علماء وزارة الأوقاف، فنأتى بخطباء من الجمعية الشرعية لايشتغلون بالسياسة، والدولة ترضى عنهم وهم يصلون خلفهم. وقال لنا رجال الأمن إن الأخطر من العنف هو الفكر الذى يفرز العنف. فقلنا نحن معكم فى هذا، لكن لنوقف نزيف الدم أولا ودعوا لنا فرصة أن نحاور هؤلاء الشباب، وندعوهم إلى الانضمام لطريق التغيير بالوسائل السلمية؟

فلماذا أجهضت هذه الوساطة، وأوقف هذا المسعى؟

د. عمرو عبد السميع: ألم تكن هناك مطالب للحكومة؟

د. محمد عمارة: لم تكن هناك مطالب أخرى، وأنا الذى كنت أعرض القضية، وقلت لعبد الحليم موسى بالنص: نحن لا علاقة لنا بالجماعات الإسلامية، ولا علاقة لنا بالحكومة. والذى يقلقنا أن نزيف الدم سيفتح ثغرات التدخل الأجنبى فى بلادنا.

وهذا يؤكد أننا نحن دعاة وقف هذا العنف لأننا نرى فيه مخططاً لتشويه صورة الإسلام ولتشويه صورة الحركة الإسلامية والفكر الإسلامى بشكل عام. فالإعلام الغربى يقرن الإسلام بالإرهاب.

لطفى الخولى: إذن كيف نواجه هذا العنف؟

د. محمد عمارة: اطلبوا معنا أن تتاح لنا فرصة.

لطفى الخولى: أنتم فقط أم نحن جميعا؟ فهل هم يسمعون منك، ولا يسمعون منا أو من علماء الدين؟

د. مصطفى الفقى: نحن بصدد أخطر أحاديث الدكتور محمد عمارة على الإطلاق. وأنا أزعم أننى لم أره بهذه الصراحة لا فيما كتب ولا فيما قال من قبل، وليسمح لى أن أتناول بعض النقاط بسرعة شديدة لأن الوقت تأخر. فقد استهل حديثه بشعور أنه لا يمكن أن يقف التيار الإسلامى موقفا اعتذاريا يقدم فيه نفسه للآخرين على أرض الآخرين، وقال: وإلا أين تكون هويتى؟ لا لم يطلب منك أحد ذلك. فمن حقك الاختلاف فى المضمون كما تشاء، وإنما طلبنا الاتفاق على المنهج، وهذا أمر لابد من التراضى حوله، ولابد من أن تقبل بما نقبل به، وأن نقبل نحن بما تقبل أنت به أيضاً. فالقضية هى قضية منهجية خاصة بإشكالية التعامل مع الظاهرة السياسية فى العالم الإسلامى. ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بما يمكن تسميته عقدا فكريا أو عقدا سياسيا على نسق العقد الاجتماعى. ونقول فيه إننا نرتضى الديموقراطية منهجاً، وهذا لا يزعجك، ولا يعنى أن تتخلى عما تطلب، فنحن لم نتطرق إلى المضمون، ثم جاء إلى أخطر ما قال، وأنا أعتقد أنه بذلك نسف جزءاً كبيراً من الاعتدال

الذى بدأ به. فقد قال إذا قدمت الديموقراطية ما يعتبُر متعارضاً مع منطق الحلال والحرام، فالديموقراطية مرفوضة. إذن هناك حالة من حالات الارتطام المحتمل بإرادة الأمة، ولم تعد الأمة هى مصدر السلطات.

د. محمد عمارة: ما قصدته هو أن أدعو الأمة إلى رفض التعارض مع الحلال والحرام، وليس رفض الديموقراطية.

د. مصطفى الفقى: سأعطيك مثالاً: بافتراض أنك وصلت إلى الحكم بالديموقراطية، وجاءت أغلبية تقول إن البنوك لابد أن تعمل بالمنهج الغربى المتعارف عليه مثلا، هنا أنا أقول إن ما أجمعت عليه الأمة فهو حق. وسأعطيك مثالا أكثر شدة، ماذا لو رأت الأغلبية أن هناك أزمة نقد أجنبى فى مصر ولا حج هذا العام لأنه لمن استطاع إليه سبيلا. فهل تقبل بهذا، أم ترفضه، وإلى من نحتكم؟

د. محمد عمارة: نحتكم إلى الأمة.

د. مصطفى الفقى: إذن كل ما تأتى به الديموقراطية أنت تقبله حتى ولو تعارض مع نص صريح؟

د. محمد عمارة: كل ما تأتى به إرادة الأمة أخضع له، مع اختلافى إذا كان يخالف الدين.

د. مصطفى الفقى: من حقك أن تختلف معه، لكن تنفذه، وتنصاع له. أليس كذلك؟

د. محمد عمارة: متفقون.

د. مصطفى الفقى: يعنى لو رأت الأمة وأنت تحكم أن تعطل الحدود كما جاء فى الإسلام، هل تقبل بذلك؟

د. محمد عمارة: كل هذا مقبول.

لطفى الخولى: لاحظ أنه يقول ذلك، وهو خارج الحكم.

د. مصطفى الفقى: طبعاً. وهناك نقطة أخرى هى أنه استهجن ما قلناه من أن هناك ارتباطاً، ولو من دون اتفاق، بين الإخوان المسلمين أو التيار الإسلامى السياسى وبين الإرهابيين. وأنا لا أقصد وجود تنسيق، وإلا كنت متجنياً، وإنما قلنا إن هناك تناغما، وأنهم فى النهاية شركاء مصلحة واحدة. ورفضت هذا أنت بكثير من الاستهجان والضيق، ثم عدت وقلت إنك أنت صاحب التأثير على هذا التيار الإرهابى، وإنك كنت قاب قوسين أو أدنى من التفاوض المباشر معه وإنك قادر على ذلك. وعندما سأل الاستاذ لطفى الخولى: وهل نستطيع نحن أيضاً التأثير، قال محمد عمارة: لا .. نحن فقط. وهذا هو أخطر ما قلته الليلة، وأنا سعيد به جداً، وعليكم أن تلعبوا من هذا المنطلق فورا. فأنا أدعوكم، إذا أردتم أن تكونوا شركاء لهذه الأمة فى محنتها فلتخرجوها من عثرتها. إذن التيار الإسلامى لعب دوراً، وأوقف تيار العنف، فالأمر سيتبدل ١٨٠ درجة، وستقدم أوراق اعتمادك الحقيقية للحياة السياسية الطبيعية.

د. محمد عمارة: لقد بدأت أنا مع وزير الأوقاف، وقبل تجربة الوساطة مع وزارة الداخلية، وقلت لوزير الأوقاف: كان السادات يلجأ لعمر التلمسانى لحوار الشباب فى الجامعة، فلماذا لا تلجأون إلى التيار المعتدل لمعالجة الأمر؟

د. مصطفى الفقى: أنا أريد أن تأتى المبادرة منكم.

د. محمد عمارة: بادرنا، وقيل لنا لا.

د. مصطفى الفقى: المبادرة لا تكون مع الداخلية، المبادرة سياسية وليست أمنية، فالمطلوب أنك تعلن صراحة أن ما يحدث ضد الإسلام، وأنك لا تقره وأن هذا النظام له شرعية دستورية وقانونية أنت مواطن فيها، وأن تتوقف عن الاشتراك معهم فى حملات ضد النظام، أنا أكلمك بصراحة.

والقضية الأخرى هى أن لتيار الإخوان المسلمين تحديداً مواقف اتصفت بالمغالاة والتشدد ومعاداة الشعور العام. فمثلا كيف يكون فرج فودة شريك

مائدة حوار ومفاوضات معكم، ثم يُقتل ولا يدين التيار الإسلامى المعتدل قتله كما يجب، وأنا أرفض هذا تماماً. ولو أن حسن البنا كان موجودا لجعل منها قضية التيار الإسلامى، لأن هذا هو أقصى درجات الشعور بمنطق الغدر. فأن أجلس معك على مائدة المفاوضات، فأنت مطالب بأن تدافع عن حقى فى تقديم وجهة نظرى - مهما اختلفنا - بالقدر نفسه الذى أدافع به عن وجهة نظرك. وفرج فودة صاحب فكر وصاحب قضية مهما كان الخلاف، وكان مسلماً فى إطار الإسلام بكل المعانى. وأنت جلست معه على المسرح وناقشته، بل وكنت صاحب اليد الطولى فى الحوار، ثم يُقتل الرجل وتقف هذا الموقف. ولا أريد أن أقول إن البعض فى تيار الإسلام السياسى لم يأس ولم يحزن، والبعض الآخر أقر الاغتيال، والبعض الثالث ظل صامتاً، وهذه ستظل نقطة غير طيبة فى تاريخ ذلك التيار.

ومثال آخر قضية ترقية أستاذ جامعى، لماذا تأخذون موقفا ينطوى على محاكمة الفكر؟ إنكم بهذا السلوك تغذون المخاوف عند الناس، وأنا لا أتكلم عن محمد عمارة ولا عصام العريان، إنما الدعاة وكوادر هذا التيار. فهناك ممارسات كثيرة تحت سمعكم وبصركم وما بين العنف وبينكم، دائرة أخرى رمادية لا تأخذون فيها موقفاً. لماذا؟ فأنتم مطالبون بالكثير.

د. محمد عمارة: عمر عبد الرحمن كتب عنى أننى تلميذ المستشرقين، وهاجمنى.

د. مصطفى الفقى: ليست هذه هى القضية، لقد قلت الآن إن لدى مجموعة أخرى من المفكرين الإسلاميين المستقلين كلمة مسموعة لدى من يمارسون العنف، ونريد تحركا فى هذا المجال.

لطفى الخولى: المطلوب هو تحرك يأخذ الطابع الوطنى الشامل، ويصبح التيار الإسلامى السياسى جزءاً من هذا النسيج الوطنى، عند ذلك يأتى طرح الدكتور مصطفى لقضية أنه لابد من أن يكون لكل القوى ذات الوزن فى الساحة

السياسية والساحة الفكرية فى المجتمع دورها، فالقضية هى أننا ندور حول المشكلة، ولانضع أصبعنا عليها.

د. مصطفى الفقى: سأختم بكلمة واحدة. باختصار أن التيار الإسلامى المعتدل - سواء كان متمثلاً فى حركة الإخوان المسلمين أو بعض المفكرين الإسلاميين المستقلين الوطنيين قد أضاع فرصاً حقيقية لتقديم أوراق اعتماده للأمة، وأنت مطالب بهذا كغيرك، فإذا كنا نتحدث عن العمل السياسى، فلابد أن تكون لك أوراق اعتماد، وأنت حرمت نفسك من فرص كثيرة كان يمكن أن تتقدم فيها إلى المواطن العادى لتجعل وضعك أفضل عشرات المرات مما هو عليه الآن، الآن وضعك ليس شعبياً، وما نراه من شعبية تتصورها سببه الرضوخ لتيار العنف.

د. محمد عمارة: أنا أهاجم تيار العنف، وأقول له إن هذا طريق مسدود، ياسيد أنا أحاور هؤلاء الشباب فى محاضرات وفى لقاءات، وأقول لهم إن طريق العنف طريق مسدود، وإن تيارات العنف فى الحضارة الإسلامية وفى مقدمتهم الخوارج لم يقيموا دولة ولم يصنعوا إلا النزيف فى داخل الأمة، وأقول لهم نحن ضد العنف حرصاً عليكم أيها الشباب قبل الحرص على النظم والحكومات، يعنى موقفنا من العنف وإدانتنا للقتل لأى إنسان حتى ولو لم يكن مسلما، هو موقف معروف.

د. مصطفى الفقى: هل كتبت يا دكتور عمارة وقلت هذا فى تأبين فرج فودة مثلاً؟.

د. عمارة: كتبت هذا.

د. عمرو عبد السميع: فى تأبين فرج فودة؟.

د. عمارة: لا.

د. نور فرحات: لا نريد أن يتحول الحوار إلى تراشق بالأفكار بين أشخاص جالسين على المنضدة فنحن نقوّم دور تيار سياسى موجود ونناقش مدى

مشروعيته أو شرعية تمتعه بحزب علنى، الدكتور مصطفى قال كلاماً مهماً، وأشاركه الرأى أن موقف الإخوان المسلمين تحديداً من قضايا الممارسة الديموقراطية وحقوق الإنسان والعنف يزيد المخاوف الموجودة عند كثير من فصائل الحركة السياسية المصرية، وأنهم عندما يصلون إلى الحكم لن يتنبهوا إلى كل هذه الأفكار التى تطرح على موائد الندوات والحوارات.

وأنا أذكر أيضاً أن عدد جريدة «الشعب» الصادر بعد يومين من مقتل فرج فودة، ورغم الاستنكار على استحياء، كان كله يبرز حيثيات قتله، وقضية نصر أبو زيد وكيف احتفلت صحف الإسلام السياسى بموقف المستشار حميد الذى رفع دعوى ليفرق بين نصر أبو زيد وبين زوجته، فحتى إذا اعتبرنا أن هذا نوع من التصفيق الفكرى فلنا أن نتوقع ما يمكن أن يحدث إذا وصل التيار الإسلامى السياسى إلى الحكم فليست الأفكار التى يرددها دكتور عمارة ودكتور العريان ودكتور العوا هى التى تطبق، ولن تكون السيادة للأمة، والفكرة التى استوقفتنى كثيراً فى حديث محمد عمارة هى فكرة الحلال والحرام، وهذه الفكرة إذا انتقلت من مجال العقيدة إلى مجال السياسة، يصبح أى حديث عن الديموقراطية وإرادة الأمة وعن سيادة الشعب وعن التعددية، نوعاً من اللغو وفض المجالس، فكرة الحلال والحرام هذه فكرة عقيدة وليست فكرة سياسية هى مسألة علاقة بين العبد وربه، وليست فكرة تنظيم مجتمع، والمشكلة أن بعض النظم السياسية يخلط بين الحلال العقيدى والحرام العقيدى، وبين ممارسات سياسية.

لطفى الخولى: وحتى الحلال والحرام دخل الفكر الاشتراكى وتم تحريم علوم بكاملها، وليس مجرد أفكار سياسية.

د. نور فرحات: هناك أيضاً قضية الحدود بين الإسلام العقيدى والإسلام السياسى فحتى الآن هى تناقش بطريقة جيدة على المستوى النظرى فى الحديث مع مفكرين مستنيرين كالدكتور عمارة أو الدكتور العوا، لكن فى مجال التطبيق نخشى أن يسخر الإسلام العقيدى لخدمة الإسلام السياسى، كما حدث فى

التاريخ كله كما قد لا نجد وضوحاً فيها لدى الناخب العادى البسيط.. والتيار الإسلامى يعتمد على هذا الخلط بين الإسلام العقيدى والإسلام السياسى، عندما يطرح شعار «الإسلام هو الحل» نعم هناك شعبية لهذا التيار لدى العامل أو الفلاح المصرى البسيط، ولكنها شعبية لن تصمد طويلاً، لأن الذى يصوت فى الانتخابات الأولى يصوت على عاطفته، لكن عندما يرى الممارسات، وعندما يقف أحد ممثلى التيار الإسلامى فى مجلس الشعب المصرى يطلب تعديل النص الموجود فى قانون الإيجارات، وطرد المستأجرين من منازلهم عندما يحدث هذا لن يصوت مرة ثانية لصالح هذا التيار، حتى إذا قيل له إنه سيدخل النار!.

د. **محمد عمارة**: إذا طالبتنى باستبعاد الحلال والحرام الدينى من الممارسات الدنيوية، فأنت تطلب منى أن أكون علمانياً.

د. **نور فرحات**: سنعود إلى صراع المفاهيم وليس صراع الأفكار السياسية.

د. **عصام العريان**: يعنى الحقيقة الحوار ثرى، ومطلوب أن يستكمل لأنه طرحت قضايا كثيرة جداً وطبعا إذا لم أكن مختلفاً معك فلن تكون هناك تعددية، وكما قال الدكتور عمارة يجب أن نقر بحق الاختلاف، ونحدد آليات الاختلاف ووسائل حسم الخلاف سلميا، هذه نقطة جوهرية وأساسية ولا يمكن أن تطالبنى بما طالبنى به الدكتور وحيد لأن هناك أحزاباً إسلامية لم تحمل اسم الإسلام، ومع ذلك لم يسمح بها مثل «النهضة» فى تونس، والعبرة بالمضمون وليس بالاسم بحال من الاحوال، كما لاتطلب منى عدم الاعتماد على النصوص الدينية فكل الحركات السياسية - لا أقول فى مصر فقط، ولكن فى العالم الغربى نفسه - تعتمد على النصوص الدينية، وريجان نفسه طرح الإنجيل وكل الناس تطرح وتعتمد على مرجعيات، وأنا التزم ببرنامج يقوم على الديموقراطية، كما اتفقت فى النهاية مع الدكتور عمارة على آليات الديموقراطية، ولكن الديموقراطية كفلسفة وإفراز لحضارة أخرى، لا أتبناها وإلا ذُبت فى هذه الحضارة، أنا أعتمد الآليات فقط، ونتفق على هذا وإذا

اتفقنا ستتوفر أرضية لحوار آخر حول ما يمكن أن أسميه «التوافق الوطنى»، أو الذى سماه الدكتور مصطفى «التراضى» نتراضى على قواعد لإدارة الوفاق الوطنى ونضع ميثاقاً، وليكن هو مقدمة لحوار آخر. وبالنسبة لمسألة العنف، لو كنت صاحب كلمة على تيار العنف، كما لو كنت أضغط على زر لأوقف العنف، لكان كلام مصطفى الفقى صحيحاً، لكن أنا أقول بوضوح شديد جداً، وهذا ما يقصده الدكتور عمارة، أن هناك قدرة لبعض المفكرين من أرضية إسلامية بعيداً عن التأثير الحكومى لإقناع أصحاب أفكار مغالية أو متطرفة بخطأ هذه الأفكار.

لطفى الخولى: يادكتور عصام، ليتنا نخرج الحكومة من الموضوع، ما أطالب به هو نسيج وسط، ووحدة وطنية، فيها الإخوان المسلمون وفيها المستقلون المفكرون وفيها جميع العناصر والقوى السياسية الأخرى فى موقف موحد ضد هذا الإرهاب.

د. **عصام العريان**: ونحن مع هذا قلباً وقالباً، وضد كل صور العنف لأننى أعتقد أن عنف الأفراد مهما بلغ حجمه وضراوته هو أقل خطراً من عنف الدول، لأن الدولة تقبض بيد من حديد.

لطفى الخولى: فى ظرف عادى كلامك صحيح، لكن فى الظرف الحالى لا.

د. **عصام العريان**: أنت تتطالبنى بما هو فوق طاقتى، وأنا أتكلم الآن فى هذه الندوة، وهناك أكثر من ٤٠ شاباً من الإخوان المسلمين فى محافظة دمياط معتقلون وعرضوا على النيابة وأخذوا استمرار حبس، رغم أنهم كانوا يمارسون رياضة.

د. **عمرو عبد السميع**: هذا الموضوع فيه أقاويل، فهل كانوا يمارسون رياضة أم يتدربون على عمل عسكرى أو شبه عسكرى؟.

د. **عصام العريان**: لا.. كانوا يلعبون الكرة، وهذا ثابت فى أوراق رسمية، وعلى رأسهم رئيس مجلس محلى مدينة دمياط، وهو منتخب فى انتخابات

حرة، وتعلم أجهزة الدولة أن هؤلاء إخوان مسلمون، وليسوا من تيار العنف.

د. عمرو عبد السميع: فلنبق بعيدا عن هذه المعلومات لأنها محل جدل.

د. عصام العريان: أنا أريد أن آخذ الدلالة من هذا الموضوع، وهى أنك تطالبنى بما هو فوق طاقتى وما طلبه الدكتور مصطفى قيل فى بيانات صادرة من الإخوان بأن هذا العنف جريمة لا يقرها شرع ولا إسلام ولا قانون ولا عقل، قيل هذا بنص واضح، وأدينت كل محاولات الاغتيال السياسى والعنف، وصدر عن الإخوان المسلمين حتى الآن أكثر من عشرة بيانات فى أحداث العنف وأنا الآن هدف لهذا العنف أيضاً.

ونحن كإخوان مسلمين طرحنا بديلاً عملياً وواقعياً بمشاركتنا فى الحياة السياسية وفى الحياة الاجتماعية وفى الحياة النقابية، وأنا أعتقد أن مجرد المشاركة ومجرد الدخول إلى الحلبة السياسية وطرح آرائنا وتأكيد أننا نقبل الحوار مع كل الأطراف حتى مع من يستفزنا، هو دور إيجابى نقوم به. وأقول إن الإخوان المسلمين - وأنا منهم - أنقذوا عشرات الآلاف من شباب الأمة الذين يتجهون نحو الاتجاه الإسلامى أو الحالة الإسلامية من السقوط فى هاوية حمل فكر مغالٍ وحمل مدفع رشاش بدلاً من المشاركة والمئات والعشرات والآلاف التى صوتت لنا فى الانتخابات دليل على أننا قمنا بهذا المجهود، وهو المجهود الرئيسى لنا - نستطيع أن نفرغ حالة القلق وحالة العنف من مغزاها ومن مكوناتها ومن رواسبها.

د. وحيد عبد المجيد: عندى تعقيب على نقطة واحدة فيما يتعلق بما أثاره الدكتور عمارة حول الشروط ورغم أنه بدأ بالفعل بداية عنيفة جدا، إنما وصل لاتفاق، يعنى لا أحد يطالب بتجريد أى تيار من هويته لأن البدء بهذا مع التيار الإسلامى يمتد إلى غيره فهذه القضية غير مطروحة على الإطلاق، بل وأمضى خطوة أبعد، فأقول إن هناك اتفاقاً واسعاً فى قضية الحلال والحرام فليس هناك أحد مع تحريم حلال ولا تحليل حرام، لأننا فى مجتمع مسلم

فمسألة الحلال والحرام الدينى لا تتعارض على الإطلاق مع الإجراءات الديموقراطية. وفى الدول الديموقراطية الغربية هناك ثوابت أيضا، والتشريعات لا تغيرها، والحدود الضيقة للثوابت الإسلامية لا تثير أية مشكلة عملية، لكن المهم هو ألا يمتد التحريم والتحليل إلى الساحة السياسية، بحيث يحدث الخلط الذى يخشى منه الكثيرون بين ما هو دينى وما هو سياسى هو ألا يمتد هذا إلى الساحة السياسية فلابد من التمييز بين الدين والسياسة، وعدم الخلط بين هاتين الساحتين، لأن الحلال والحرام الدينى ليس هناك أى خلاف عليهما.

د. محمد عمارة: نفرق ما بين أن نختلف وأن نقول هذا كفر، وهذا هو منهج الإسلام أن هذا كفر.. وأنا منهجى «وده اللى أنا بأقوله» هذا منهج الإسلام، أيام على بن أبى طالب فى معركة حطين وهو يقاتل خصومه سألوه.. ما رأيك فى قتلانا وقتلاهم، قال.. والله لقد التقينا ودِيننا واحد وإلهنا واحد ونبينا واحد وقبلتنا واحدة ولايستزيدونا فى الإيمان ولا نستزيدهم والخلاف بيننا وبينهم فى دم عثمان وإنى لأرجو لقتلانا وقتلاهم الجنة.

صراع وخلاف يصل إلى درجة الاقتتال ومع ذلك.

د. عمرو عبد السميع: نحن خائفون من حكاية قتلاهم هذه.

لطفى الخولى: ومع ذلك قتلوهم وهم مسلمون.

د. محمد عمارة: ولم يكفر قتلة عثمان ولا قتلة عمر.

فلنتفق على أنه فى السياسة، هناك خطأ وصواب، نافع وضار، وليس كفر وإيمان فلنختلف من دون أن يخون أحدنا الآخر ودون أن يكفر أحدنا الآخر.